



مركز العمل التنموي / معاً

القدس

42 عاماً من الاحتلال الاستيطاني الاسرائيلي!



في هذا العدد

- تقرير مركز معاً
حول مدينة القدس صفح ٢-١٤
تقسيم القدس مقابل النزاع عن حق العودة صفح ١٥
مشروع خطة استراتيجية للإقتصاد العربي
الفلسطيني في القدس صفح ١٦

مقدمة

لمحة تاريخية

مقدمة

مقاطعة المواطنين الانتخابات البلدية في مدينة القدس، والتي جرت دورتها الأخيرة يوم 11 تشرين ثاني 2008، تؤكد رفض المواطنين لاحتلالها المستمر، منذ عام 1967، وإدانة لقرار حكومة إسرائيل ضمها لكيانها. واستنكاراً لانتهاج الحكومات والمجالس البلدية الإسرائيلية المتعاقبة سياسة التمييز والانتهاك الدائم لحقوق المواطنين في المدينة، بدءاً بحق المواطنة.

فقد تزامن مع اجراءات الانتخابات البلدية، تقديم المواطنين، في بلدة سلوان وحركة السلام الآن الاسرائيلية التماس للمحكمة العليا في القدس الغربية، مطالبين بوقف حفريات اسرائيلية، في مواقع محاذية للبلدة القديمة والحرم الشريف. تنفذها سلطة الآثار الاسرائيلية، بالتعاون مع جمعية "العاد - غير دافيد" الاستيطانية.

وأكدت حركة السلام الآن أن سلطات الاحتلال والمستوطنين ينفذون، تحت ستار الحفريات الأثرية، مخططاً لإقامة مبنى ضخم، مساحته 115 الف متر مربع على مسافة 30 متراً من البلدة القديمة والمسجد الأقصى، بينما يحظر المخطط الهيكلية للمنطقة إقامة أي مبنى، لا يبعد أكثر من 70 متراً عن أسوار البلدة القديمة.

وتجري سلطة الآثار الاسرائيلية، منذ سنوات، عشرات مما يسمى بـ «حفريات الانقاذ»، في منطقة الحوض المقدس، فيما تقدم سلطات الاحتلال للجمعيات الاستيطانية مفاتيح ادارة المواقع الأثرية والسياحية في القدس الشرقية، بما فيها البلدة القديمة.

وتستثمر الجمعيات الاستيطانية، وفقاً لحركة السلام الآن، ملايين الشواقل في الحفريات الأثرية وأعمال البناء، لضمان السيطرة الاسرائيلية على البلدة القديمة، ما يعرقل التوصل لتسوية دائمة، تقوم على إقامة دولة فلسطينية مستقلة الى جانب اسرائيل.

يقول عالم الآثار الاسرائيلي، رافي جرينبيرغ، أن «عمل علماء الآثار هو التدمير المخطط للمواقع القديمة. إذ يمكن أن نقوم بالعمل ببطء ونترك الموقع سليماً جزئياً، أو نقوم بالعمل بشكل سريع ولا نترك في الموقع شيئاً سليماً، فالأمر كله مسألة أولويات».

وتتعامل سلطات الاحتلال مع الأماكن المقدسة في القدس وفق مبدأ الوضع القائم «quo status»، أي وجوب أن يظل الوضع على حاله. وقد أصبح هذا المبدأ مع الوقت أداة لفرض التغيير، حيث تتخذ السلطات الاسرائيلية قرارات وتجري نشاطات في الليل تستدعي المقاومة أولاً، ومن ثم يجري فرض حقائق على الأرض.

وأصبحت القدس عاصمة فلسطين تحت الانتداب البريطاني (1920 - 1948). ومنذ ذلك الحين، دخلت المدينة في عهد جديد كان من أبرز سماته زيادة أعداد المهاجرين اليهود إليها، خاصة بعد وعد بلفور عام 1917. وكانت احييت قضية القدس إلى الأمم المتحدة، بعد الحرب العالمية الثانية، فأصدرت الهيئة الدولية قرارها، في 29 نوفمبر/ تشرين الثاني 1947، بتدويل القدس.

مشروع تدويل القدس

وكانت احييت قضية القدس إلى الأمم المتحدة، بعد الحرب العالمية الثانية، فأصدرت الهيئة الدولية قرارها، في 29 نوفمبر/ تشرين الثاني 1947، بتدويل القدس.

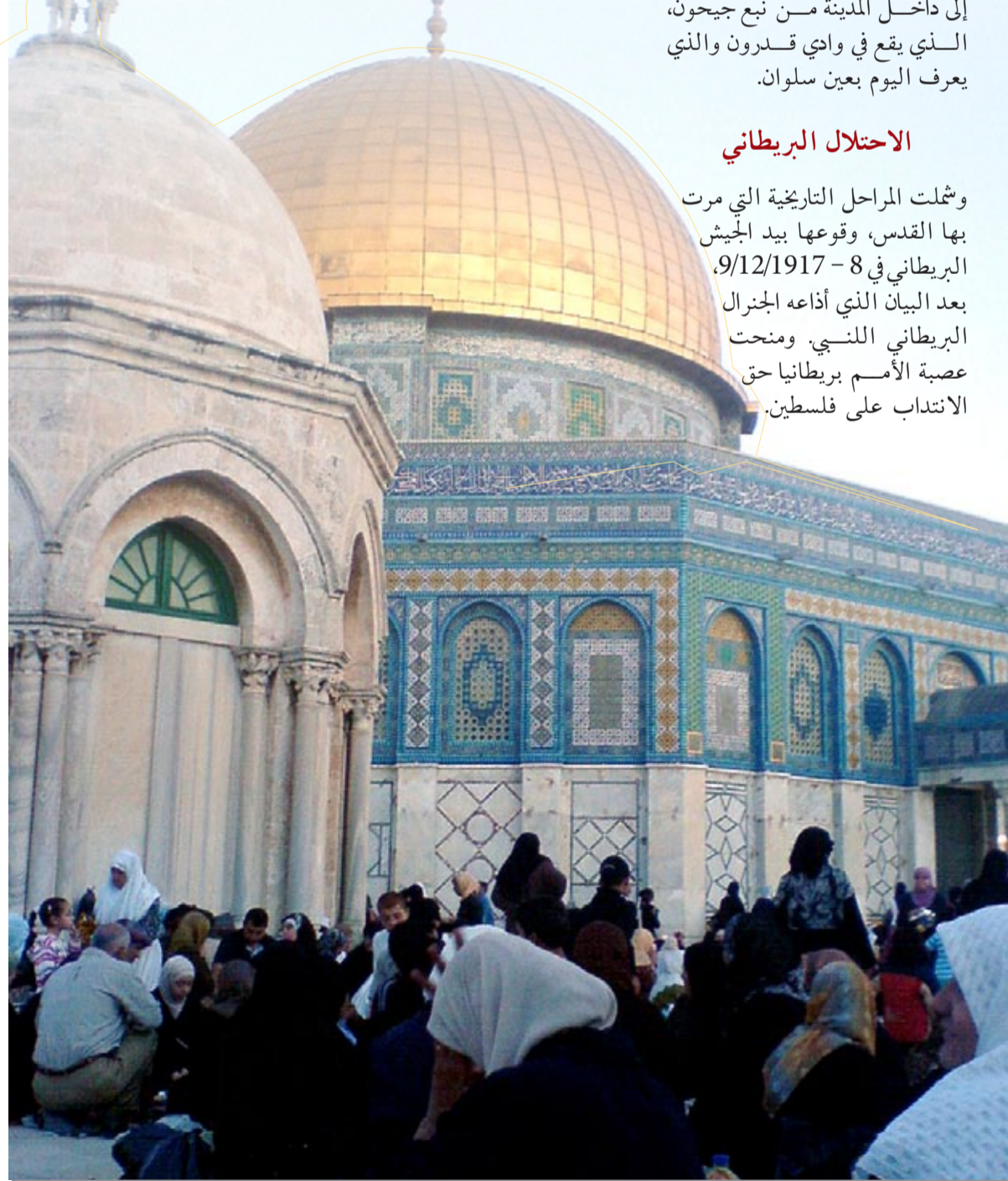
يرجع تاريخ مدينة القدس إلى أكثر من خمسة آلاف سنة، وهي بذلك واحدة من أقدم مدن العالم. وتدل الأسماء الكثيرة التي أطلقت عليها على عمق هذا التاريخ. وقد أطلقت عليها الشعوب والأمم التي جاءت إليها أسماء مختلفة، فالكنعانيون الذين هاجروا إليها في الألف الثالثة قبل الميلاد أسموها «أورسالميم» وتعني مدينة السلام أو مدينة الإله سالميم. ثم عرفت في العصر اليوناني باسم إيلياء ومعناه بيت الله. ومن أهم الأعمال التي قام بها الكنعانيون في القدس شق نفق لتأمين وصول المياه إلى داخل المدينة من نبع جيحون، الذي يقع في وادي قدرون والذي يعرف اليوم بعين سلوان.

الاحتلال البريطاني

وشملت المراحل التاريخية التي مرت بها القدس، وقوعها بيد الجيش البريطاني في 8 - 9/12/1917، بعد البيان الذي أذاعه الجنرال البريطاني اللنبي. ومنحت عصبة الأمم بريطانيا حق الانتداب على فلسطين.

قيام اسرائيل

في عام 1948، أعلنت بريطانيا إنتهاء الانتداب في فلسطين وسحب قواتها. فاستغلت العصابات الصهيونية حالة الفراغ السياسي والعسكري، وأعلنت قيام الدولة الإسرائيلية. وفي 3 ديسمبر/ كانون الأول 1948، أعلن ديفيد بن غوريون رئيس وزراء إسرائيل، آنذاك، أن القدس الغربية عاصمة للدولة الإسرائيلية الوليدة، في حين خضعت القدس الشرقية للسيادة الأردنية، حتى هزيمة يونيو/ حزيران 1967، التي أسفرت عن ضم القدس بأكملها لسلطة الاحتلال الإسرائيلي.



المحتلة، والرامية إلى تغيير معالم مدينة القدس الشريف ووضعها، ليس لها أي مستند قانوني وتشكل خرقاً فاضحاً لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، كما تشكل عقبة جديده أمام تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط،

4 - يؤكد أن كل هذه الإجراءات التي غيرت معالم مدينة القدس الشريف ووضعها الجغرافي والسكاني والتاريخي هي إجراءات باطله أصلاً، ويجب إلغاؤها وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات العلاقة؛

5 - يدعو بلحاح إسرائيل، القوة المحتلة، إلى التقيد بهذا القرار وقرارات مجلس الأمن السابقة، وإلى التوقف عن متابعة السياسة والإجراءات التي تمس معالم مدينة القدس الشريف ووضعها؛

6 - يؤكد مرة أخرى تصميمه، في حال عدم تقيد إسرائيل بهذا القرار، على دراسة السبل والوسائل العملية وفقاً للأحكام ذات العلاقة الواردة في ميثاق الأمم المتحدة لضمان التنفيذ الكامل لهذا القرار. (30 حزيران، 1980)

قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 478:

1 - يلوم أشد اللوم مصادقة إسرائيل على «القانون الأساسي» بشأن القدس، ورفضها التقيد بقرارات مجلس الأمن ذات العلاقة؛

2 - يؤكد أن مصادقة إسرائيل على «القانون الأساسي» تشكل انتهاكاً للقانون الدولي، ولا تؤثر في استمرار انطباق اتفاقية جنيف الرابعة الموقعة في 12 آب/أغسطس 1949 والمعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب على الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل منذ عام 1967، بما في ذلك القدس؛

3 - يقرر أن جميع الإجراءات والأعمال التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل، القوة المحتلة، والتي غيرت معالم مدينة القدس الشريف ووضعها واستهدفت تغييرها، خصوصاً «القانون الأساسي» الأخير بشأن القدس، هي إجراءات باطله أصلاً ويجب إلغاؤها؛

4 - يؤكد أيضاً أن هذا العمل يشكل عقبة جديده أمام تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط؛

5 - يقرر عدم الاعتراف بـ «القانون الأساسي» وغيره من أعمال إسرائيل التي تستهدف نتيجة هذا القرار، تغيير معالم القدس ووضعها، ويدعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى:

(أ) قبول هذا القرار؛
(ب) دعوة الدول التي أقامت بعثات دبلوماسية في القدس إلى سحب هذه البعثات من المدينة المقدسة؛

6 - يطلب إلى الأمين العام تقديم تقرير إلى مجلس الأمن حول تنفيذ هذا القرار قبل 15 تشرين الثاني/نوفمبر 1980؛

7 - يقرر متابعة هذا الوضع الخطر. (20 آب، 1980)

(1) للحصول على تاريخ مفصل للباب، انظر: نظمي الجعبة، «باب المغاربة، مسمار جحا في الحرم الشريف»، حزيران 2003.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه، ص. 4.



حفريات اسرائيلية قرب باب المغاربة

قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 476:

«إذ يؤكد مجدداً أنه لا يجوز الاستيلاء على الأرض بالقوة،

وإذ يضع في اعتباره الوضع الخاص بالقدس، خصوصاً ضرورة حماية البعد الروحي والديني الفريد للأماكن المقدسة في المدينة والحفاظ على هذا البعد،

وإذ يؤكد من جديد قراراته المتعلقة بمعالم مدينة القدس الشريف ووضعها، خصوصاً قراراته 252 (1968) المؤرخ في 21 أيار/مايو 1968، و267 (1969) المؤرخ في 3 تموز/يوليو 1969، و271 (1969) المؤرخ في 15 أيلول/سبتمبر 1969، و298 (1971) المؤرخ في 25 أيلول/سبتمبر 1971، و465 (1980) المؤرخ في 1 آذار/مارس 1980،

وإذ يذكر باتفاقية جنيف الرابعة الموقعة في 12 آب/أغسطس 1949، والمتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب،

وإذ يشجب استمرار إسرائيل في تغيير المعالم المادية والتركيب الجغرافي والهيكلي المؤسسي ووضع مدينة القدس الشريف،

وإذ يساوره بالغ القلق بشأن الخطوات التشريعية التي بدأها الكنيست الإسرائيلي بهدف تغيير معالم مدينة القدس الشريف ووضعها،

1 - يؤكد من جديد الضرورة الملحة لإنهاء الاحتلال المطول للأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام 1967، بما في ذلك القدس؛

2 - يشجب بشدة استمرار إسرائيل، بصفتها القوة المحتلة، في رفض التقيد بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات العلاقة؛

3 - يؤكد مجدداً أن جميع الإجراءات والأعمال التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل، القوة

في أيدي السلطات الإسرائيلية، منذ ذلك الوقت. هذا الباب هو واحد من عشرة أبواب تؤدي إلى الحرم الشريف (قبة الصخرة والمسجد الأقصى)، ويطل على حائط البراق.

استبعاد المناطق المأهولة

عندما احتلت إسرائيل المدينة عام 1967، اهتم المخططون الإسرائيليون، بضم أراضي القرى، واستبعاد المناطق المأهولة من الدخول في حدود بلدية القدس.² كما جرى ضم المواقع الإستراتيجية الرئيسة كمطار قلنديا. بعد ذلك أجرت سلطات الاحتلال إحصاء للمواطنين، ومسحاً لأراضيهم، واعتبر كل من لم يكن موجوداً في المدينة عندئذ، «غائباً». ويذكر أنه كان قد جرى تطبيق مثل هذا الإجراء في القدس الغربية، بعد حرب عام 1948. وأعلن الأمر العسكري الإسرائيلي «رقم 150» أن كل الممتلكات العائدة لمواطنين «غائبين» تعتبر أراضي دولة، واستخدمت إسرائيل القوانين البريطانية التي تسمح بمصادرة ممتلكات «خاصة» للمواطنين للاستعمال «العام»، في خمس مصادرات كبرى جرت بين عامي 1967 و1995، وشملت أكثر من 240 هكتاراً (24 كيلو متراً مربعاً) من الأرض، يقع معظمها داخل الحدود البلدية الجديدة للقدس.³

مجلس الأمن

صدرت قرارات عديدة عن مجلس الأمن الدولي، منذ عام 1967، تؤكد وجوب انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها، ونورد هنا نموذجين لتلك القرارات:

قرارات صادرة عن الأمم المتحدة بشأن القدس

وكانت هيئة الأمم المتحدة، ممثلة بالجمعية ومجلس الأمن، أصدرت قرارات عديدة بشأن القدس، منها:

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194، الذي ينص على أن الجمعية:

«تقرر أنه نظراً إلى ارتباط منطقة القدس بديانات عالمية ثلاث، فإن هذه المنطقة بما في ذلك بلدية القدس الحالية يضاف إليها القرى والمراكز المجاورة التي يكون أبعدها شرقاً أبو ديس وأبعدها جنوباً بيت لحم وأبعدها غرباً عين كارم - بما فيها المنطقة المبنية في موتسا- وأبعدها شمالاً شعفاط، يجب أن تتمتع بمعاملة خاصة منفصلة عن معاملة مناطق فلسطين الأخرى، ويجب أن توضع تحت مراقبة الأمم المتحدة الفعلية.

تطلب من مجلس الأمن اتخاذ تدابير جديدة بغية تأمين نزع السلاح في مدينة القدس في أقرب وقت ممكن.

تقرر وجوب منح سكان فلسطين جميعهم أقصى حرية ممكنة للوصول إلى مدينة القدس بطريق البر والسكك الحديدية وبطريق الجو، وذلك إلى أن تتفق الحكومات والسلطات المعنية على ترتيبات أكثر تفصيلاً. تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بأن تعلم مجلس الأمن فوراً بأية محاولة لعرقلة الوصول إلى المدينة من قبل أي من الأطراف، وذلك كي يتخذ المجلس التدابير اللازمة.

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 303، الذي ينص على:

«وجوب وضع القدس في ظل نظام دولي دائم، يجسد ضمانات ملائمة لحماية الأماكن المقدسة، داخل القدس وخارجها، وأن تؤكد بالتحديد الأحكام التالية من قرار الجمعية العامة رقم 181 (الدورة 2):

- (1) ينشأ في مدينة القدس كيان منفصل تحت حكم دولي خاص، تقوم على إدارته الأمم المتحدة .
- (2) يعين مجلس الوصاية ليضطلع بمسؤوليات السلطة الإدارية.
- (3) وتضم مدينة القدس بلدية القدس الحالية، بالإضافة إلى القرى والبلدات المحيطة بها، بحيث تكون أبو ديس أقصاها شرقاً، وبيت لحم أقصاها جنوباً، وعين كارم أقصاها غرباً، (بما يشمل كل المنطقة المبنية من موتسا)، وشعفاط أقصاها شمالاً « (9 كانون الأول، 1949).

احتلال عام 1967

باب المغاربة والجسر المؤدي إليه، هما المعلم الوحيد الباقي في تلك البقعة بعد أن قامت إسرائيل، فور احتلالها الموقع المقدس عام 1967، بحرف المنطقة تحت جناح الليل. وظلت مفاتيح الباب في أيدي الأوقاف الإسلامية، إلى أن أمر وزير الدفاع الإسرائيلي، آنذاك، بمصادرتها في آب 1967.¹ وقد رفض مسؤولو الأوقاف ذلك، إلا أن إسرائيل أخذت المفاتيح تحت التهديد باستعمال القوة وظلت

الاستيطان



البلدة القديمة

واليوم هناك حوالي 3,100 مستوطن اسرائيلي، يقيمون بين حوالي 30,000 مواطن داخل أسوار البلدة القديمة. المجموعات الاستيطانية "عطيرت كوهانيم، ونيروت ديفيد، وإلعاد"، هي الأكثر عدواناً في البلدة القديمة، وقد وسعت هذه المجموعات سيطرتها ابتداء من 55 ملكية عام 1997.

القدس الكبرى

تشمل الكتل الاستيطانية الاسرائيلية في القدس الكبرى، طوقاً ثالثاً من المستوطنات، خارج الحدود البلدية الموسعة. وكمثل الطوق الأول من المستوطنات في المدينة، فقد أنشأت لتكون سدا يقف أمام النمو السكاني الفلسطيني، وحداً يفصل بين المدينة وما تبقى من أراضيها. كي يجري "ملء" هذه الأراضي بالمستوطنين مستقبلاً. وأخيراً، فإن هذه المستوطنات، ببنيته التحتية المرافقة، توفر للمستوطنات الاسرائيلية الأخرى، المقامة في عمق الضفة الغربية، تواصلًا مع القدس والسهل الساحلي.

للقدس حدود بلدية جرى وضعها، ولنا الحق في البناء داخل هذه المناطق. إذا لم نقل ذلك، فإننا نسحب البساط من تحت أرجلنا، ونضع علامة استفهام على أحياء معينة، من رامات إشكول إلى جيلو. وهذا غير مقبول... لقد شرحنا موقفنا بوضوح للولايات المتحدة. من المسموح به، بل ومن الضروري أن نتجادل مع أصدقائه حول هذا الأمر. موقف أمريكا فيما يتعلق بالقدس ليس جديداً، فمنذ أيام رئيس الوزراء الأسبق بن غوريون، لم يقبلوا هذا. هم يقبلونه على أساس أنه أمر واقع وليس أمراً قانونياً.

وزير الإسكان والبناء، زئيف بويم، في "وزير الإسكان، لن نوقف البناء في القدس" Ynet، 13 كانون الثاني، 2008.

"يوجد أكثر من 460,000 مستوطن إسرائيلي في الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس. واستولت إسرائيل على أراضي زراعية، ومصادر مياه في الضفة الغربية لاستعمالاتها الخاصة. ويبدو هذا الجانب من استغلال إسرائيل للضفة الغربية، شكلاً من أشكال الاستعمار، جرى اعتباره منافياً لحقوق الإنسان الأساسية، ومناقضاً لميثاق الأمم المتحدة...."

- البروفيسور جون دوغارد، تقرير المقرر الخاص حول وضع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967.

وخصصت سلطات الاحتلال الاسرائيلي الأراضي التي تم الاستيلاء عليها في منطقة القدس، لاستيطان مهاجرين جدد، بطريقة تعزز السيطرة على الأرض. وقد ركز الاستيطان في القدس على ثلاثة اطواق:

1. الطوق الداخلي: ويشمل مستوطنات "رمات إشكول، والتلة الفرنسية، والنبي يعقوب، وراموت، وريجتيس شعفاط (رامات شلومو)، جيفعات همفتار ومعلوت دفنا".
2. الطوق الثاني: ويشمل مستوطنات "بيسجات زئيف الشمالية والجنوبية، النبي يعقوب، راموت، تلبوت الشرقية، جيلو، جبل ابو غنيم، وجفعات همتوس".
3. الطوق الثالث: ويقع خارج حدود بلدية القدس ويشمل ثلاث كتل استيطانية، هي كتل:

"معاليه ادميم وجيفعات زئيف وغوش عتصيون".

مصادرة الأراضي

المفعول، بهدف اللجوء إليه لأغراض مماثلة في المستقبل. إضافة إلى ذلك، لم يجر إلغاء أي عمل تم بموجب قانون أملاك الغائبين، كما أن المواطنين لم يتلقوا التصاريح العسكرية الاسرائيلية المطلوبة للوصول إلى أراضيهم.

تصادر السلطات الاسرائيلية أملاك المواطنين، باستخدام أحد أربعة قوانين، وهي:

1. قانون املاك الغائبين؛
2. قانون املاك يهودية؛
3. قانون الامن؛
4. قانون المصلحة العامة.

استناداً إلى دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية:

"لا يعرف حجم أراضي المواطنين التي صادرتها السلطات الاسرائيلية، جراء تطبيق القانون الاسرائيلي المعروف باسم "قانون أملاك الغائبين"، حيث استولت الحكومة الاسرائيلية على سجلات الأراضي في مدينة القدس، عندما أغلقت المؤسسة الفلسطينية المعروفة باسم "بيت الشرق"، في آب 2001. ومع ذلك تتوفر المعلومات التالية حول مصادرة الأراضي في مدينة القدس:

- 35% من أراضي المواطنين في المدينة، صادرتها السلطات الاسرائيلية وخصصتها لبناء المستوطنات.
- 41% من أراضي المواطنين في القدس، صنفتها السلطات الاسرائيلية بأنها "منطقة خضراء"، لتمنع البناء فيها.
- 12.1% فقط من أراضي المواطنين في المدينة مسموح لهم باستعمالها، وأكثر من نصف هذه الأراضي (أو ما يعادل 6% من مجموع أراضي المدينة) يملكها "غائبون"، ما يبرر للسلطات الاسرائيلية مصادرتها، بموجب القانون المذكور آنفاً.
- 3.4% من أراضي المواطنين في القدس مصادرة للمرافق والطرق والإنشاءات الاحتلالية العسكرية الإسرائيلية.

وتضيف دائرة شؤون المفاوضات أن "الحكومة الإسرائيلية تتلاعب بقانون عثماني قديم، يقول بأنه يمكن للدولة أن تصادر الأرض التي لا تفلح مدة ثلاث سنوات، إذ تعتبر "أراضي دولة". ونتيجة للإجراءات الإسرائيلية الحالية التي تحد من تنقل المواطنين، وجراء بناء الجدار، يواجه المواطنون صعوبة فائقة في الوصول إلى أراضيهم، ما يهدد أراضي هذه "المنطقة الخضراء" بالمصادرة، إضافة لمصادرة الأراضي التي يملكها مواطنون "غائبون".

بكلمات أخرى، فإنه عندما يجري تطبيق قانون أملاك الغائبين على مدينة القدس، بشكل منهجي، لا يستطيع المواطنون الانتفاع بأكثر من 7% من أراضيهم.

دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية، كانون الثاني، 2005.

لا يسمح للمواطنين باستعمال أكثر من 12% من مساحة القدس، نصف هذه المساحة تصنفها سلطات الاحتلال الاسرائيلي بأنها أملاك غائبين، وبالتالي فهي مهددة بالمصادرة.

وتخطط الحكومة الاسرائيلية خططت لتنفيذ قانون أملاك الغائبين في القدس بشكل منهجي، من أجل مصادرة ممتلكات المواطنين الذين اضطروا للانفصال عن أراضيهم، إما بسبب السفر، أو بسبب التهجير أو الجدار. وعلى الرغم من تطبيق هذا القانون في القدس، إلا أن السلطات الإسرائيلية استمرت في السماح للمواطنين من الضفة الغربية باستعمال ونقل ملكية أراضيهم في الضفة الغربية، مع عدم السماح لهم بتسجيلها قانوناً في سجل الأراضي (الطابو) الإسرائيلي، في القدس.

الجدول التالي يبين ملكية المواطنين لعقاراتهم في البلدة القديمة عام 1947:

عدد السكان	الملكية	
33,600	795 دويم	المواطنون
2,400	5 دويم	المستوطنون

وكانت هناك حالة استثنائية في البلدة القديمة من مدينة القدس وبلدة سلوان المجاورة، في أواخر الثمانينيات وسنوات التسعينيات، حيث استخدم الوزير الإسرائيلي، في ذلك الوقت أرئيل شارون، القانون لمصادرة منازل من أصحابها المواطنين. وقد أظهرت التطورات، لاحقاً، أن الحكومة الاسرائيلية كانت اتخذت قراراً سرياً، في حزيران 2004، ونفذته في تموز التالي، لتغيير الوضع الذي كان قائماً.

وكان التقدير أن يؤثر القرار على ملكية 50% من أملاك المواطنين في القدس. وبعد أن اهتمت وسائل الإعلام بالموضوع، وتساعد احتجاج عام، أعلن النائب العام الإسرائيلي، مازوز، في كانون ثاني 2005، قراره بأن استخدام قانون أملاك الغائبين في القدس لم يكن أمراً حكيمًا. إلا أن القانون ظل ساري

مخططات استيطانية متوقعة في القدس

المنطقة	وحدات	وصف
الولجة	7,000	من المتوقع أن تقام مستوطنة جفعات يائيل على أراضي قرية الولجة، التي يقع نصفها داخل حدود القدس الموسعة، والنصف الآخر في الضفة الغربية. ستضم جفعات يائيل 3,500 بيت، وستربط المدينة بجوش عتصيون في الجنوب. المهم بالنسبة لإنشاء هذه المستوطنة، هو بناء الجدار الذي سيعزل قرية الولجة الفلسطينية ويجعل منها جيوا معزولا.
عطاروت	10,000	ستقام على أراضي مطار قلنديا غير المستعمل حاليا، على مقربة من جدار الفصل العنصري، ومعر قلنديا، في اتجاه شمال الضفة الغربية. لم تجر الموافقة عليها نهائيا، إلا أنها ستكون أكبر مستوطنة في القدس الشرقية، وستضم عائلات يهودية متدينة متطرفة، مثل مستوطنة كوخاف يعقوب القريبة، على الجانب الفلسطيني الشرقي من الجدار قرب كفر عقب. وسيربط نفق هذه المستوطنة بشوارع رقم 443، ليسهل الوصول إلى المنطقة الساحلية.
جيلو	3,000	تضم هذه المستوطنة حاليا 32,000 مستوطن، وكانت جيلو قد أنشئت عام 1971 على أراضي بيت صفافا، وشرفات، وبيت جالا، والولجة. نشر القرار الخاص بتوسيع المستوطنة في الأخبار على أنه جزء من خطط لبناء 7,300 وحدة سكنية جديدة، في خمس مستوطنات في القدس، من بينها هار حوما، وجيلو، وبيسجات زئيف، ونيفي يعقوب، وراموت.
بسجات زئيف	1700	أقيمت شمال القدس في عام 1985، وتؤوي 41,200 مستوطن (أنظر أعلاه).
المجموع	21,700	

المصدر:

ار اميم، تقرير مراقبة - نيسان ٢٠٠٨، مؤسسة السلام في الشرق الأوسط، بدء مرحلة جديدة من الاستيطان في القدس ومحيطها - آذار - نيسان ٢٠٠٧، بلدية القدس تصدر مناقصات لبناء وحدات استيطانية جديدة في المدينة، كانون ثاني - ٢٠٠٨.



وتقدم حركة السلام الآن الاسرائيلية وصفا للكتل الاستيطانية في منطقة "القدس الكبرى" على النحو التالي:

- كتلة "E-1/معاليه أدوميم": تقع إلى الشرق من مدينة القدس، أساسها مستوطنة "معاليه أدوميم". وتشمل الكتلة ثمانية مستوطنات، يصل عدد سكانها إلى 36,000 مستوطن. وتمتد على مساحة 47,500 كم مربع من الأرض. كما تشمل هذه الكتلة أيضا مستوطنة I-E التي قطع تخطيطها شوطا كبيرا، ولكنها لم تنفذ بعد، ولا تضم حاليا سوى مركز شرطة إسرائيلي جديد. وبسبب طوبوغرافية المنطقة المحيطة، فإن هذه الكتلة تقسم الضفة الغربية في الواقع إلى شمال و جنوب، في محاولة للحؤول دون إنشاء دولة فلسطينية قابلة للحياة، تتمتع بتواصل جغرافي، ومن أجل عزل مدينة القدس عن الضفة الغربية.
- كتلة "جفعات زئيف" الاستيطانية: تقع بين شمال غرب مدينة القدس، وجنوب غرب مدينتي البيرة ورام الله، وتمتد على مساحة 10 كم مربع من أراضي المواطنين. وتشمل هذه الكتلة مستوطنة "جفعات زئيف" وأربع مستوطنات أخرى، يبلغ مجموع مستوطنيها حوالي 13,000 نسمة. وقد وافقت حكومة إسرائيل، مؤخرا، على بناء حي كبير في مستوطنة "جفعات زئيف" باسم "أيلون هأيالوت"، يضم مئات من الوحدات السكنية للمستوطنين.
- كتلة "عتصيون" الاستيطانية: تقع جنوب غرب مدينة القدس، وإلى الغرب من مدينة بيت لحم. وتشمل هذه الكتلة مستوطنة "بيتار عيليت" وتسع مستوطنات اسرائيلية أخرى، يبلغ مجموع مستوطنيها حوالي 46,000 مستوطن، وهي قائمة على أكثر من 18,000 هكتارا من أراضي المواطنين.⁴

وبين جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني مدى توسع المستوطنات الاسرائيلية المقامة على أراضي المواطنين، والواقعة خارج الحدود الإسرائيلية لمدينة القدس، على النحو التالي:

اسم المستوطنة	اسماء القرى والبلدات الفلسطينية المقامة عليها	سنة اقامة المستوطنة	عدد المستوطنين (2005)	مساحة الأراضي المصادرة بالدونمات
كاليا	السواحة	1968	260	1,756
معاليه أدوميم	العيزرية - أبوديس	1975	29,800	35,000
جفعات زئيف	بيتونيا، الجيب	1977	10,600	4,438
جفعات حداشا	بيت إجزا، بدو	1980	1,200	356
معاليه خمماس	خمماس	1981	1,100	1,508
جفعات بنيامين (آدم)	جبع	1983	2,200	2,862
علمون	عناتا	1983	739	3,424
كيدار	أبوديس	1984	658	475
هارأدار	بيت سوريك	1985	2,200	924
كوخاف يعقوب	كفرعقب	1985	4,800	1,533
المجموع			55,657	78,948

المصدر: الأطلس الإحصائي رقم 9، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ص. 364.

ومن الجوانب الحاسمة في البنية التحتية المرافقة لهذه المستوطنات الاسرائيلية، شق طريق الطوق الشرقي، وهي طريق سريعة طولها 15 كيلومترا ستخترق أحياء المواطنين في مدينة القدس، عبر طرف الحدود البلدية الموسعة. "وستكون الطريق المخططة بمثابة طريق للدوريات وطريق حدودية اسرائيلية"، كما كتب بيمكوم شوئيل جروج. مضيفا أنها "تعين الحدود الاسرائيلية لبلدية القدس، بالارتباط مع (جدار الضم والفصل العنصري)."⁵ وسيطلب إنشاؤها مصادرة 1,250 دونما من أراضي المواطنين، وهدم 43 مبنى على الأقل في قرية جبل المكبر، إلا أن هذه الطريق لن تخدم تجمعات المواطنين التي ستمر فيها، بل ستربط المستوطنات الاسرائيلية في "القدس الكبرى" ببعضها.

ومن بين الطرق التي تقدر أطوالها بحوالي 570 كيلومترا في محافظة القدس، فإن 163 كيلومترا هي مجموع أطوال طرق التفافية أقيمت للمستوطنين، لتجنبهم المرور من تجمعات المواطنين. بكلمات أخرى، فإن 35% من طرق القدس تخدم المستوطنين، (بينما شكلت الطرق الالتفافية الاسرائيلية في مجمل الضفة الغربية، عام 2005، ما نسبته 18% من مجموع الطرق في الضفة الغربية).⁶

(4) موقع حركة «السلام الآن» (الكتل الاستيطانية على طريق السلام، المجلد 4، العدد 3.

(5) سياسات الطرق في القدس، مدينة التضامن: القدس ومبادئ الصراع المتمدن) 2006.

(6) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

أكثر من 10,500 وحدة سكنية ذكرت في تقارير إخبارية، تم التخطيط لها والموافقة عليها، أو أنها ما زالت في مرحلة التخطيط، كما في الجدول التالي:⁷

مخططات أعدت لمستوطنات في القدس

المنطقة	الوحدات	الوضع الحالي	النشاط بين تشرين الثاني 2007 ونيسان 2008
شرق تلبوت- وغرب أرمون هناتسيف	440	وافقت عليها اللجنة اللوائية عام 2005.	منحت العطاءات في 20 شباط، 2008.
هار حوما المرحلة الثانية	2,653 وقد تمت الموافقة على عطاءات 1,486 وحدة.	وافقت عليها اللجنة اللوائية عام 2002.	منحت عطاءات في 13 شباط، 2008، لما مجموعه 307 وحدات.
شرق بسجات زئيف	233	وافقت عليها اللجنة اللوائية عام 2007.	لا تتوفر معلومات.
شرق بسجات زئيف	252	وافقت عليها اللجنة اللوائية عام 2004.	لا تتوفر معلومات. تبين وجود مشاكل في تسجيل الأرض. ويجري العمل بشكل مكثف على المخطط من جانب البلدية وإدارة أراضي إسرائيل.
شرق- ووسط بسجات زئيف	274	وافقت عليها اللجنة اللوائية عام 2006.	لا تتوفر معلومات.
شرق تلبوت- أرمون هناتسيف	180	وافقت عليها اللجنة اللوائية عام 2005.	لا تتوفر معلومات.
راموت	180	وافقت عليها اللجنة اللوائية عام 2004.	لا تتوفر معلومات.
راموت (بولين)	158	وافقت عليها اللجنة اللوائية عام 2007.	لا تتوفر معلومات.
جيلو	فنادق ومسكن	وافقت عليها اللجنة اللوائية عام 1983.	منحت العطاءات في 16 آذار، 2008. لا توجد معلومات إضافية.
جيفعات هوماتوس	813	رفعت للمراجعة العامة في 20 أيار، 2008.	
نفي يعقوب - غابة مير	393	رفعت للمراجعة الهامة في 25 آب، 2008.	
راموت ميتسي نافتوش	1600	رفعت للمراجعة العامة في 28 آذار، 2008.	
شرق تلبوت- هناتسيف- شارع راف شوفيل	104	رفعت للمراجعة العامة في 15 أيار، 2008.	
مجموع فرعي	9,617		
هار حوما	121	نشرت العطاءات في حزيران، ذكرى احتلال القدس الشرقية.	
بسجات زئيف	763	نشرت العطاءات في حزيران، ذكرى احتلال القدس الشرقية.	
المجموع الكلي	10,501		

المصدر: ار اميم، تقرير مراقبة، نيسان 2008

تخفيض نسبة المواطنين الى 12 %

- من المتوقع اقامة 20,000 وحدة سكنية إضافية للمستوطنين في المستوطنات الإسرائيلية المقامة على أراضي المواطنين في القدس.
- 43 % من المنطقة الاستيطانية المشيدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة تقع في لواء القدس.⁸
- إذا ما قامت إسرائيل بإعادة رسم حدود القدس لتشمل المستوطنات المقامة في اطار ما يسمى ب "القدس الكبرى"، فإن نسبة المواطنين في المدينة، ستخفيض من 34 % حالياً، إلى 12 %.

سلوان

- في بلدة سلوان، سمحت سلطات الاحتلال الاسرائيلي لمنظمة استيطانية خاصة ممولة بالملايين، بأن تعمل على تهجير المواطنين واقامة البؤر الاستيطانية. علما بأن المنطقة لا تتوفر فيها مراكز مجتمعية أو مكتب بريد أو روضة أطفال أو مدارس ثانوية.
- تستخدم السلطات الاسرائيلية ما يتم العثور عليه من حفريات للإدعاء بوجود جذور يهودية، وبالتالي تبرير ممارسة التمييز.

خمس سنوات عجاف

الجدول الاحصائي التالي يبين أعداد المستوطنين في المستوطنات المقامة على أراضي المواطنين في مدينة القدس، من 2000 - 2005.

اسم المستوطنة	عدد المستوطنين عام 2005 ⁹	عدد المستوطنين عام 2004	عدد المستوطنين عام 2003	عدد المستوطنين عام 2002	عدد المستوطنين عام 2000	المساحة المصدرة بالدونمات
تل ببيت الشرقية	12,158	12,238	12,439	12,591	12,845	1,195
جيلو	27,258	27,309	27,425	27,569	27,637	2,859
جفعات هوماتوس وهار حوما	4,604	3,354	2,152	1,125	763	310/2,523
جفعات همفتار	2,912	2,959	2,958	2,948	2,912	588
جفعات شابيرا (التلة الفرنسية)	6,589	6,630	6,628	6,631	8,193	2,018
هارحتسوفيم (منطقة صناعية)	غير متوفر	غير متوفر	1,246	1,236	---	653
معالوت دفا، كريات أرييه	3,675	3,647	3,664	3,617	3,645	380
الني يعقوب	20,156	20,218	20,306	20,250	20,288	1,759
الحي اليهودي في البلدة القديمة	2,476	2,451	2,387	2,348	2,279	122
بسجات زئيف	41,208	40,665	39,747	38,684	36,469	5,467
رمات إشكول	3,252	3,180	3,123	3,046	2,917	397
رمات شلومو	14,318	13,888	13,390	12,822	11,348	1,126
رمات ألون	40,367	40,027	39,383	38,992	37,934	4,979
سان هدير، هامورهيفيت	5,084	5,021	4,999	4,994	5,018	378
المجموع	184,057	181,587	178,601	175,617	172,248	24,754

(8) محافظة القدس حسب التصنيف الاردني تشمل لواء بيت لحم ولواء القدس ولواء رام الله.

(9) عند إعداد هذه الملة، كانت البيانات المؤكدة، المتوفرة الأكثر حداثة هي من عام 2005. المستوطنات الواردة في هذه القائمة هي تلك الموجودة داخل الحدود الإسرائيلية البلدية الموسعة، وليست منطقة محافظة القدس.

(7) (مفاوضات نحو اتفاق بشأن القدس: التصريحات مقابل الأعمال)، تقرير مراقبة إر أميم، نيسان، 2008.

دراسة حالة :

عناتا

كانت بلدة عناتا قبل عام 1967 شاسعة المساحة، تمتد أراضيها على 35000 دونم بين مدينتي القدس وأريحا. وفي عام 1967 قسم الاحتلال الاسرائيلي اراضي بلدة عناتا الى قسمين، قسم وقع ضمن حدود بلدية القدس، واقيمت فيه، لاحقاً، «صاحية السلام»، ووقع القسم الآخر تحت الاحتلال الاسرائيلي .

ما جرى لبلدة عناتا، منذ ذلك الوقت، يلخص كيف استخدمت إسرائيل الحرب ومخادثات "السلام" لخصر المواطنين في مناطق مغلقة، ومصادرة الأراضي المفتوحة . وقد اعتمدت في ذلك السيطرة الاقتصادية والتوسع الاستيطاني وحرمان المواطنين من حقوقهم المشروعة.

واليوم، نجد المواطنين في بلدة عناتا، وعددهم 15 ألف مواطن، محاطين بجدار الضم والفصل العنصري، ومفصولين عن مركز مدينة القدس الاقتصادي، وعن أراضيهم التي كانوا يزرعونها بالقمح ويستخرجون منها الحجارة . فالبلدة محاطة بالجدار من ثلاث جهات. فيما يحول الشارع الرئيس وقاعة "عناتوت" العسكرية الإسرائيلية، المقامة شرقي عناتا، يمولان دون التوسع الطبيعي للبلدة.

ومع أن مسلحة أراضي عناتا الواقعة داخل الجدار تبلغ 1400 دونم، إلا أنها ليست متاحة لانتفاع المواطنين، فهناك مساحات واسعة منها غير متاحة للبناء، بأمر سلطات الاحتلال الإسرائيلي، التي تهدم كل بناء يقيمها المواطنون.

المتحدث باسم لجنة الدفاع عن الأرض، في البلدة، حسين رفاعي، يقول أن "سياسة إسرائيلي قبل بناء الجدار، أتاحت دخول المواطنين إلى مناطق معينة في عناتا والبناء فيه. ما دفع المواطنين إلى خارج مدينة القدس، حيث القيود التي تفرضها السلطات الاسرائيلية على البناء". ويحيط الجدار، اليوم، بتجمع المواطنين هذا، ويفصله عن مركز القدس الاقتصادي.

ونتيجة لذلك، فإن عناتا اليوم محصورة في جيب صغير، ومعها نخيم شعفاط للاجئين، المزدحم بأعداد المواطنين القاطنين فيه. ما يعني أن 70,000 مواطن محاصرون، في منطقة مساحتها كيلومترين مربعين، ما يعرقل وصولهم إلى مدارس ومستشفيات القدس وخدمات أخرى فيها. في الوقت نفسه، تتمتع المستوطنات الإسرائيلية، والمقامة على أراضي المواطنين، بأحدث الطرق التي تسهل الوصول إلى أسواق القدس بسرعة.

عناتا: التسلسل الزمني لضياع الأرض

- سجلت السلطات الأردنية قبل عام 1967، أن مساحة بلدة عناتا تصل إلى 35,000 دونم أو 35 ألف كيلو متر مربعاً.
- بعد حرب عام 1967: أقامت السلطات الاسرائيلية مستوطنات، على مساحة 19,000 دونم من أراضي البلدة، وهي مستوطنات:
 - "كفار أدوميم"، أقيمت عام 1979
 - "علمون" معسكر "عناتوت" أقيمت عام 1990 .
 - "نفي برات"، أقيمت عام 1992 .
- عام 1993: قسمت اتفاقيات أوسلو البلدة إلى منطقة "ب" تحت الادارة المدنية الفلسطينية والسيطرة الأمنية الإسرائيلية، ومنطقة "ج" تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة . ولأن البناء كان متاحاً في المناطق الواقعة تحت الادارة الفلسطينية الجزئية، فقد شهدت هذه المناطق نمواً سكانياً كبيراً، لم تشهده المناطق الأخرى. وبخلاف البلدات الأخرى، لم يسمح للشرطة الفلسطينية بإنشاء محطة في عناتا.
- عام 2000: أعد مجلس محلي عناتا مخططاً هيكلياً للبناء في المناطق الباقية من اراضي البلدة، ما رفضته السلطات الإسرائيلية .
- عام 2001: شرعت إسرائيل في بناء جدار الضم والفصل العنصري، حول البلدات والقرى الفلسطينية، بما فيها المحيطة بمدينة القدس، والتي نما عدد المواطنين فيها، بعد اتفاقيات أوسلو.
- خطة في الانتظار: أعدت إسرائيل مخططاً هيكلياً، هي الخطة "ي-1". لاستيطان المناطق الواقعة إلى الشرق من بلدة عناتا، وإغلاقها أمام التنمية الفلسطينية، وفصل شمال الضفة الغربية عن جنوبها . وتشمل الخطة بناء 4000 وحدة سكنية استيطانية، واقامة خمسة فنادق ومنطقة صناعية، إلا أنه جرى تجميد الخطة مؤقتاً بسبب الانتقادات الدولية.

وتضخ المياه للمستوطنات من نبعين كانا في السابق يرويان حقول بلدة عناتا، إلا أنهما اليوم خارج متناول المواطنين . وقد جرى اكتشاف مواقع آبار محتملة أخرى قرب البلدة، إلا أنها تقع في مناطق تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي . واستناداً إلى سلطة المياه الفلسطينية، فإن معدل كمية المياه التي حصلت عليها عناتا في عام 2005 كان 140 لتراً للمواطن الواحد يومياً، وهي لذلك تحت المعيار الذي أقرته منظمة الصحة العالمية البالغ 150 لتراً للمواطن الواحد يومياً.

وعند مدخل عناتا، يجري شق طريق جديدة لها، مسربان يفصلهما جدار إسمنتي عال، أحدهما للمستوطنين، ما يسمح لهم بالدخول إلى القدس، والآخر للمواطنين، بمنعهم من دخول المدينة، التي عملوا وأدوا الصلاة فيها، ولهم فيها أهل وأقارب.

نظرة إلى الجيل القادم

تحتاج بلدة عناتا، التي يزداد عدد مواطنيها، لبناء 3-5 غرف صفية سنوياً، في المناطق المتاحة للبناء. فالطلاب الذين كانوا يسافرون إلى مدارس القدس، وهم من حملة بطاقات الهوية الإسرائيلية الصادرة في مدينة القدس، والذين كانت تسمح لهم سلطات الاحتلال بدخولها، يدرسون اليوم في مدارس عناتا، لتعذر الذهاب إلى القدس.

جدارالضم والفصل العنصري يفصل عناتا عن مستوطنة "بسجات زئيف"، ويحاذي مدرسة البنين الثانوية . ويقول حسين رفاعي 42، "عندما كنت تلميذاً، كنا نذهب إلى الوادي، لبضع دقائق في فترة الاستراحة لتغيير المشهد، ثم نعود إلى غرفة الصف ثانية"، متذكراً تلك الأيام ، وأطفاله اليوم يتعلمون في المدرسة نفسها، "الآن يزدحم الطلبة في ساحة المدرسة، وفي صفوفها، اذ يبلغ معدل عددهم في غرفة الصف الواحد الواحدة 50 طالباً".

غالباً ما تعتدي قوات من جيش الاحتلال الإسرائيلي، المتمركزة حول الجدار، على الأطفال. ومنهم الطالب يوسف، الذي يتذكر القاء جنود الاحتلال قنابل غاز مسيل للدموع في ساحة المدرسة. وفي كانون الثاني 2007، استشهدت الطفلة الطالبة عيبر عرامين 10 سنوات، عند إصابتها برصاصة مطاطية، أطلقها الجنود.

المستقبل بالنسبة لهؤلاء الأطفال يبدو مظلماً، فنسبة 45 % من عمال عناتا كانوا يعملون في أسواق العمل الإسرائيلية، عام 2006، بحسب وزارة العمل الفلسطينية. والجدار حال دون العمال، الذين كانوا يتسولون إلى القدس، للعمل فيها دون تصاريح، بسبب عدم تمكنهم من الحصول عليها . حيث تشترط السلطات الاسرائيلية أن يكون الرجال المتقدمون للحصول على تصاريح متزوجين ولديهم أولاد، وأن يكونوا فوق سن معينة، وغير متهمين بمقاومة الاحتلال . فالكثيرون الآن عاطلون عن العمل.

دراسة حالة:

بدو الجهالين

كانت السلطات الاسرائيلية هجرت بدو الجهالين، في الأصل، من النقب عام 1967، لينتقلوا إلى التلال الواقعة بين مدينة القدس والبحر الميت، في ثلاثة مواقع رئيسة، هي منطقة في الجنوب والجنوب الشرقي من بلدتي أبو ديس والعيزرية، على أرض بين المستوطنتين الاسرائيليتين "معاليه أدوميم" و"كيدار"، المقامتين على أراضي المواطنين، وإلى الشمال

من مستوطنة معاليه أدوميم على أرض موازية لشارع معروف باسم "الشارع رقم 1". كانت 500 عائلة فلسطينية، من البدو، تعيش في هذه المنطقة، التي ضمت أكثر من 3,500 مواطن.

وتحاول السلطات الإسرائيلية الآن أن تجبرهم على الإقامة، قرب بلدة عناتا، داخل الجيب الذي صنعه الجدار. كما اقترحت إسرائيل نقل هؤلاء المواطنين خلف الجدار، إلى الشرق من مستوطنة كيدار وقرب وادي النبي موسى في الأغوار، وهذه المنطقة أكثر بعداً عن الخدمات التعليمية والصحية.

وفي 16 آذار 2008، وقع ممثلو المواطنين، من بدو الجهالين، الذين اضطروا أن يقطنوا بلدتي العيزرية وأبو ديس ومنطقة الخان الأحمر، وقعوا عريضة يؤكدون فيها البقاء في أماكنهم، ورفض عروض التعويض . وجاء في العريضة أنهم لن يغادروا مواقعهم إلا إلى أراضيهم في النقب وبجواره، وطلبوا المساعدة في بناء مدارس في المناطق التي يقيمون فيها، الآن¹⁰.

لقد اضطروا هؤلاء المواطنون، بدو الجهالين، الذي اعتمدوا في معيشتهم على تربية الماشية، إلى بيع معظم مواشيتهم، التي تفتقد مرابع الرعي، في المناطق الحضرية، حول بلدة عناتا . ويبلغ عدد المواطنين المشار إليهم، في تلك المنطقة حوالي 1,000 مواطن، يشكلون 10-15 عائلة .

ويقول أبو أحمد، 75 عاماً، "قبل سنتين هدموا بيتنا، ثم جئنا إلى هنا، إلا أنهم أُنذرونا إنذاراً آخر بهدم البيت، وإنذاراً ثالثاً أيضاً . لا نريدهم أن يدمروا البيت على رؤوسنا". وأبو أحمد، هذا، رجل مريض، عليه أن يتقدم بطلب تصريح من سلطات الاحتلال الاسرائيلي لزيارة الطبيب، في مدينة القدس، مرة كل أسبوعين، أو حسب الحاجة.

ولا يملك المواطنون، من بدو الجهالين، موارد اقتصادية كي يعيشوا نمط الحياة الحضرية. حتى لو لم يحاولوا الحفاظ على نمط حياتهم البدوية، فقد بينت دراسة أجرتها منظمة الفاو (منظمة الزراعة والغذاء التابعة للأمم المتحدة) أن البدو عانوا مؤخراً من ظروف مناخية غير مواتية . وكانت العوامل الرئيسة التي أثرت على أوضاعهم الاقتصادية، هي عدم القدرة على التنقل، وارتفاع اثمان الأعلاف، وانخفاض أسعار بيع منتجاتهم، وارتفاع تكلفة الخدمات البيطرية، ورعاية ما قبل الولادة، وفقدان دخل ثانوي وعوامل أخرى¹¹.

(10) مقابلة مع حسيب النشاشيبي، مركز إنسان، 19 شباط، 2008.

(11) (تقوية المرونة: انعدام الأمن الغذائي، والاستجابات المحلية لتجزئة الضفة الغربية"، المفوضية الأوروبية- الفاو، نيسان 2007.



جدار الضم والفصل العنصري في القدس

منوعون من الوصول إلى أكثر من نصف الضفة الغربية بسبب المستوطنات وبنيتها التحتية، وجدار الضم والفصل العنصري، ووسائل أخرى متنوعة تحد من تنقلهم.¹⁵ كما أن الجدار وحده سيفصل 55,000 نسمة من مواطني القدس عن عائلاتهم ومجتمعاتهم، وعن فرص العمل والخدمات البلدية في المدينة. في عام 2005، جرى حظر دخول مركبات الضفة الغربية إلى القدس، وبالتالي لم يعد باستطاعة المواطنين السفر عبر القدس، إلى الشمال والجنوب، وعليهم أن يستخدموا طريقاً منفصلاً أنشأت خصيصاً لهم لتتف حول المدينة.

قرية الولجة جنوب القدس، المتاخمة لمحافظة بيت لحم، محاطة كلياً بالجدار. حيث يظل جزء منها ضمن حدود بلدية القدس الموسعة، وجرى استثناء مواطنيها من الإحصاء الذي كانت أجرته سلطات الاحتلال الإسرائيلي، عام 1967، وأصدرت لهم بطاقات هوية الضفة الغربية، الأمر الذي يجعل المواطنين في المنطقة التي دخلت حدود بلدية القدس مقيمين بشكل غير شرعي في بيوتهم.

ومع بناء الجدار طلب مواطنون من حملة بطاقة هوية الضفة الغربية، الذين أصبحت أراضيهم فجأة خلف الجدار في القدس، من ممثلي الاحتلال الإسرائيلي إصدار التصاريح اللازمة لعبور الجدار إلى أراضيهم. وفي 14 تشرين الثاني 2004، تلقى هؤلاء رداً خطياً من قوات الأمن الإسرائيلية، جاء فيه أنه "لا يمكن إصدار تصاريح لدخول القدس، على ضوء حقيقة أن الأرض لم تعد لهم، بل تم نقلها إلى حارس أملاك الغائبين، بموجب قانون أملاك الغائبين لعام 1950".¹⁴

انخفض عدد المرضى في ست مستشفيات متخصصة في القدس، بشكل دراماتيكي، منذ إقامة جدار الضم والفصل العنصري.

في أيار 2007، قدر البنك الدولي أن المواطنين

إلى القدس، وهي (بيتونيا، و"رامات ألون"، وبيير نبالا، والرام، وحزما، والزعيم، والأنفاق، وعين يالو)، فستبقى مفتوحة أمام المستوطنين الاسرائيليين والمواطنين الذين يقطنون مدينة القدس. كما يفصل الجدار حوالي 25% من المواطنين في القدس، البالغ عددهم 280,000 نسمة، عن قلب مدينتهم.

وتشمل منطقة القدس المحاطة بجدار الضم والفصل العنصري ثلاثة جيوب أو مناطق، مع إمكانية محدودة جداً للدخول إليها أو الخروج منها. ففي كانون الثاني 2006، جرى تطبيق بلدة بدو التي يقطنها 44,800 مواطن بلجدار من ثلاث جهات، ويوجد شارع رئيس من الجهة الرابعة. وقد أنشأت طريقان جديدتان لتحويل المواطنين عن استعمال هذا الشارع. وتؤدي إحداهما إلى مدينتي رام الله والبيرة، وتؤدي الأخرى إلى بلدة بير نبالا القريب. وعلى المواطنين من القدس أن يروا عبر حاجز قلنديا للوصول إلى المدينة، وهي رحلة تستغرق ساعة واحدة على الأقل، إذا كانت حركة السير عادية، أي أربعة أضعاف ما كانت تستغرقه من قبل تطبيق هذه الإجراءات الاحتلالية.¹³ وتشمل بلدة بير نبالا 15,200 مواطن، وهو محاط كلياً بالجدار. وهناك أيضاً طريقان تربطانها بمدينتي رام الله والبيرة وبلدة بدو. وأخيراً، ستصبح

ويتمدد جدار الضم والفصل العنصري مسافة 168 كيلومتراً في مدينة القدس وحولها. وهو جدار إسمنتي يرتفع في منطقة القدس من ستة إلى ثمانية أمتار. أقامت سلطات الاحتلال الاسرائيلي الجدار على شكل أجزاء، امتد الجزء الأول شمالاً وجنوباً مسافة تقارب عشرة كيلو مترات، شمالاً في اتجاه حاجز تفتيش قلنديا، وجنوباً تجاه مدينة بيت ساحور. كما انتهى العمل في القسمين الآخرين، في تموز 2003، حيث امتد الجدار من قرية قلنديا إلى بلدة عناتا، ومن مدينة بيت ساحور إلى بلدة العيزرية. وستتحكم اثنتا عشرة بوابة بحركة المواطنين عبر الجدار. وتختلف قواعد العبور منها ومواقيت فتحها، ومن المتوقع أن يكلف بناء نقاط العبور هذه 450 مليون دولار، خصصت لها إسرائيل في ميزانيتها 250 مليون دولار، وقدمت لها الولايات المتحدة مبلغ 50 مليون دولار.¹²

وفي عام 2006، اضطر لدخول نقاط العبور هذه 60,000 مواطن يومياً. وفي كانون الثاني من ذلك العام، حصر جيش الاحتلال الإسرائيلي دخول مواطني ومركبات الضفة الغربية إلى القدس في أربع نقاط عبر الجدار، هي (خيم شعفاط، راس أبو سبيتان، قلنديا، وجيلو). أما الطرق ونقاط العبور الثمانية الأخرى

(12) (حقائق حول الحواجز، مؤسسة السلام في الشرق الأوسط، 2006).

(13) (تجزئة الضفة الغربية)، أوتشا، أيار 2006.

(14) (محاولة إسرائيل فرض قانون أملاك الغائبين، على الأملاك العربية في القدس الشرقية، 22 نيسان، 2005، لإر أميم، شوهد في 11 حزيران، 2008).

(15) (القيود على التنقل والوصول في الضفة الغربية)، البنك الدولي، أيار 2007، ص. 2.



قيود التنقل والحركة

وفي كانون الثاني 1991، أنشأت سلطات الاحتلال الاسرائيلي تسع نقاط تفتيش على الطرق الرئيسية المؤدية إلى مدينة القدس . وقد أدى ذلك إلى إغلاق المدينة أمام المواطنين، توطئة للسماح فقط لقاطني المدينة بالدخول إليها.

واليوم تقيم قوات الاحتلال مئات نقاط التفتيش كما تفصل قطاع غزة عن الضفة الغربية، وتقيم جدار الضم والفصل العنصري عبر منطقة القدس، وتمنع سفر المواطنين في الضفة الغربية عبر القدس، ما أدى إلى عزل المدينة. اذ يتطلب الحصول على تصريح لدخول القدس، التوجه إلى مكتب التنسيق اللوائي الاسرائيلي، المعروف محليا باسم "دي.سي. أو" (O.C.D)، حيث يجب على طالبي التصريح من المواطنين في الضفة الغربية، أن يقدموا إثباتا بالحاجة للدخول إلى القدس أو إلى إسرائيل للعلاج الطبي، أو العمل أو لأية أسباب طارئة أخرى .

ويمكن استعمال التصريح الممنوح لعبور واحد، فقط، من معابر أربعة، من بين المعابر المؤدية إلى المدينة. وهناك حاجة للحصول على تصريح خاص للمركبة، إذا أراد صاحب التصريح استعمالها عند الدخول . وعلى جميع الركاب، باستثناء الأطفال الصغار جدا، وكبار السن والعجزة، الخروج من الحافلة أو سيارة الأجرة لعبور نقطة التفتيش . ولا يسمح للسيارات الخاصة من الضفة الغربية بدخول المدينة .

وفي عام 2000، طُلب من معظم طالبي التصاريح، أن يقدموا أولا طلبا للحصول على بطاقة مغطاة، توفر لجنود الاحتلال الاسرائيلي، على نقاط التفتيش بيانات محوسبة عن حاملها، يمكن فحصها بمسح اليد، والحواسز مجهزة بهذه التكنولوجيا.

وهناك 17 نقطة تفتيش عسكرية اسرائيلية دائمة تمنع تنقل المواطنين والبضائع حول القدس. والجدول التالي يبين وصفا لها:

المعبر - نقطة التفتيش	الوصف
قلنديا	مفتوح أمام الاجانب، وحاملي هوية القدس، والفلسطينيين حاملي بطاقة هوية الضفة الغربية. يسمح للسائقين وأفراد عائلاتهم فقط بالعبور وهم في المركبة، بينما يتوجب على كل الأشخاص الآخرين سواء من حملة بطاقة هوية الضفة الغربية أو القدس أن يعبروا من خلال ممر المشاة. واعتبارا من 10 كانون الأول، هنالك حرس أمني اسرائيلي خاص، عند المعابر مع جنود من الجيش لإجراء تفتيش أمني عشوائي. تأخيرات طويلة، وساعات ازدحام.
حزما	المدخل الشرقي للمنتقى طرق 437/مستوطنة بسجات زئيف، مفتوح أمام الإسرائيليين، والفلسطينيين حاملي بطاقة هوية القدس، والاجانب. اعتبارا من 3 شباط 2006، لا يسمح للفلسطينيين حاملي التصاريح الصالحة بالعبور إلا إذا كانوا موظفين في منظمات دولية، أو عاملين في المجال الطبي، أو ذوي أمراض مزمنة، أو معلمين، أو لهم صفة خاصة أخرى.
زعيّم	المدخل الشمالي الشرقي، على شارع رقم 1، مفتوح للإسرائيليين، والفلسطينيين حملة هوية القدس، والاجانب، والفلسطينيين العاملين مع المنظمات الدولية، والعاملين في المجال الطبي، وذوي الأمراض المزمنة، والمعلمين أو من لهم صفة خاصة أخرى. ولا يسمح لحاملي التصاريح بالدخول إلا إذا كانوا من إحدى هذه الفئات.
الرام	المدخل الشمالي، على شارع رقم 60، مفتوح أمام الدوليين، والدبلوماسيين، والفلسطينيين العاملين في منظمات دولية، وسكان الجزء الجنوبي من ضاحية البريد الذين سجلت أسماؤهم وبطاقات هوياتهم على قائمة لدى المعبر. ولا يسمح للفلسطينيين الآخرين سواء أكانوا من حملة هوية القدس، أو التصاريح، لان هذا ليس أحد الحواجز الأربعة التي حددتها إسرائيل للدخول إلى القدس.
بير نبالا / عطاروت	المدخل الشمالي على شارع رقم 404/45 مفرق عطاروت، مفتوح أمام الإسرائيليين، والفلسطينيين حملة هوية القدس، والفلسطينيين حملة التصاريح الصالحة، والاجانب. ويسمح لسكان قرية النبي صمويل الفلسطينية بالعبور للوصول إلى قريتهم فقط.
راموت ألون	المدخل الشمالي الغربي على شارع 436. مفتوح أمام الإسرائيليين، والفلسطينيين حملة هوية القدس، والاجانب. ابتداء من 25 آذار 2008، لم يعد يسمح للفلسطينيين المسافرين بين معزلي بير نبالا وبدو بالمرور عبر المعبر، ويجري توجيه الحركة إلى الطريق الجديدة المخصصة للفلسطينيين عبر نفق ما بين الجيب وبدو تحت شارع رقم 436.

معبر نخيم شعفاط للاجئين/عنانا	يعمل 24 ساعة للفلسطينيين حملة هوية القدس، ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية. ويحتاج فلسطينيو الضفة الغربية لتصريح. ولا يسمح لمركبات الضفة الغربية بالمرور. كما لا يسمح للشاحنات التجارية التي تنقل البضائع من أمكنة غير نخيم شعفاط بالعبور ويجب عليها استخدام طريق بيتونيا.
الكونتير (واحي النار)	شرق أبو ديس، هو الحاجز الرئيس ما بين الشمال والجنوب الغربي. يديره حرس الحدود الإسرائيلي. مفتوح أمام المركبات الفلسطينية بدون تصاريح، وكذلك الاجانب. لا يسمح للسيارات الإسرائيلية ذات لوحة الأرقام الصفراء بالمرور. ما زالت التقارير تشير إلى استمرار تأخير المواطنين على الحاجز.
الزيتون	مدخل شمالي شرقي على شارع رقم 1. يعمل 24 ساعة. يسمح بالمرور لحملة هوية القدس، والفلسطينيين الآخرين حملة بطاقات هوية الضفة الغربية والتصاريح الصالحة، والاجانب الذي لديهم تأشيرة دخول إسرائيلية صالحة (سيرا على الأقدام). ولا يسمح بمرور المركبات.
العيزرية	يديره الجيش الإسرائيلي، يسمح ل 300 من سكان حي أبو ديس القريب من المعبر ويحملون بطاقات هوية القدس بالمرور إلى القدس، إذا كانت أسماؤهم مسجلة في قائمة محفوظة لدى المعبر.
الشيخ سعد	يديره الجيش الإسرائيلي، ويسمح بالدخول إلى القدس لحملة هوية القدس الساكنين في بلدة الشيخ سعد، الواقعة إلى الشرق من جدار الفصل العنصري. كما يسمح للفلسطينيين حملة هوية الضفة الغربية من سكان البلدة بالدخول إلى القدس إذا كانت لديهم تصاريح إسرائيلية.
السواحة الشرقية	يديره الجيش الإسرائيلي، ويسمح لسكان القدس في السواحة الغربية المقيمين بالقرب من الحاجز بالدخول إلى السواحة الشرقية الواقعة إلى الشرق من جدار الفصل العنصري.
رافات/المصيون	يقع على الشارع الجديد بين رافات وقرية بير نبالا، قرب قرية رافات. اعتبارا من الخامس من آذار 2008، يدير المعبر حرس الحدود. ما زالت التقارير تشير إلى تأخيرات يومية مستمرة.
شعفاط	يديره حرس الحدود، مفتوح أمام المركبات والمشاة لحملة هوية القدس، ولا يسمح للفلسطينيين حملة بطاقات الضفة الغربية ولديهم تصاريح للدخول إلى القدس بالمرور عبر هذا الحاجز.
جبع	ما بين مفرق جبع وحاجز قلنديا. كانت هناك باستمرار تقارير تشير إلى تأخير وإساءات لفظية.
قواسمي	مدخل شمالي عند دوار على الطريق بين عطاروت وقلنديا، يديره حرس الحدود. مفتوح أمام الإسرائيليين، والفلسطينيين حاملي بطاقات هوية القدس أو تصاريح والاجانب.
الجيب	نقطة تفتيش وبوابة. يديرها حرس الحدود. تسمح بمرور سكان حي الخلايلة (حوالي 700 فلسطيني عالقين ما بين الحاجز ومستوطنة جفعات زئيف). يسمح للفلسطينيين الذين يحملون تصاريح عمل في مستوطنة جفعات زئيف يسمح بالمرور بحسب الأوقات المنصوص عليها في تصاريحهم. ونقطة التفتيش هي بوابة موسمية بالنسبة للمزارعين من الجيب، يدخلون منها إلى أراضيهم بعد التنسيق مع السلطات العسكرية الاسرائيلية.

المصدر: التقرير الأسبوعي حول حماية المدنيين،

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية - أوتشا، (OCHA)، أيار 21-27، 2008.

هدم البيوت ومنع البناء

المخطط الهيكلي الإسرائيلي لمدينة القدس

في 13 أيلول 2004، أعلن الرئيس الإسرائيلي لبلدية القدس مخططاً هيكلياً للمدينة، يحدد استخدامات الأراضي حتى عام 2020. ولم يسبق للبلدية أن أعلنت مخططاتها على هذا النحو، ما حفز المواطنين لتشكيل مجموعة للتوعية تجاه مخطط تنظيم المدينة لعام 2020.

وقد تبين للمجموعة أن المخطط يسمح للبلدية الإسرائيلية باستعمال 38.8% من أراضي القدس، التي لم يكن مسموحاً استعمالها لأقامة المشاريع والمرافق العامة. ويخصص المخطط الجديد استعمالات الأراضي للاستيطان، ولم يحدد أراضي لأقامة مشاريع صناعية وفنادق ومشاريع تنمية للمواطنين. ويستثنى من ذلك تخصيص منطقة لأقامة مستشفى، و"مؤسسة للتعليم العالي" غير محددة، لصالح المواطنين. ويولي المخطط اهتماماً خاصاً بتطوير "الحوض المقدس" أي البلدة القديمة وما يحيط بها. للاحتفاء بالتراث الإسرائيلي، وللتقليل من أهمية أية ارتباطات تاريخية أخرى للمدينة. ويشمل المخطط خططا لتطوير 60 موقعا في مناطق الاستيطان الإسرائيلي. المساحة المخصصة للمتنزهات العامة في المدينة لا تتجاوز 1,070 دوغما، باستثناء 1,100 دوغما للمتنزه "الوطني" حول البلدة القديمة.

المصدر:

(بيان حول الخارطة الهيكلية الإسرائيلية للقدس)،

متوفر مع ترجمة غير رسمية للمخطط، على الموقع الإلكتروني للمركز الفلسطيني للإرشاد.

www.pcc-jer.org



شاهدة منهم

"مهنتي تخطيط المدن. وعندما قدمت للعيش في إسرائيل عام 1966، أوليت اهتماماً لقضايا تتعلق بتخطيط مدينة القدس. وفي حرب عام 1967، كنت في غاية السعادة بانتصارنا في الحرب، ولأن القدس لن تعود مدينة مجزأة مرة أخرى. وكنت مقتنعة أن القيادة السياسية ستهتم بأن تكون بلدية القدس إحدى البلديات الأكثر ليبرالية والأحسن إدارة. لقد عملنا سنة كاملة بمجهود شديد، في التخطيط لسبعة أحياء منفصلة عن بعضها في القدس الشرقية، ولنكتشف بعد ذلك، أنه لا أحد يريد هذه المخططات التي أعدناها. لقد أرادوا مخططات تبقي هذه الأحياء "فري"، بحيث لا تلي حاجات المواطنين الذين يتزايد عددهم فيها، لتبقي أراضيهم غير مستغلة، إلى أن يحين الوقت الذي تقرر فيه الحكومة في إسرائيل مصادرتها. ظلت هذه الأراضي خالية ولم يكن باستطاعة أحد في القدس الشرقية استخدامها. ولم يكن باستطاعة الناس أن يحصلوا على تراخيص بناء لأن أرضهم كانت غير منظمة.

- مقابلة مع سارة كامينكير، 7 آب، 1998 توفيت مطلع 2003

الجدول التالي يبين أعداد البيوت السكنية التي هدمتها البلدية أو وزارة الداخلية الاسرائيليتين في مدينة القدس، بين عامي 1994 و2003.

	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
البلدية	7	15	6	9	12	17	11	32	36	66	128	76	73
وزارة الداخلية	22	10	11	7	18	14	7	9	7	33	24	18	10
المجموع	29	25	17	16	30	31	18	41	43	99	152	94	83

لا يشمل الجدول البيوت التي اضطر أصحابها لهدمها بأنفسهم، لتجنب تحميلهم تكاليف الهدم. وعدد هذه البيوت لا يقل عن الأعداد الواردة في الجدول.

المساحة الكلية لمدينة القدس، باستثناء مساحة المستوطنات الإسرائيلية المقامة على أراضي المواطنين، تبلغ 46,000 دوغما، نصفها فقط منظم، والباقي مشمول بمخططات غير مصادق عليها. 40% من المنطقة المنظمة اعتبرها الاحتلال في التنظيم "منطقة خضراء"، 20% منها حدائق عامة، وهذه كلها أراض لا يستطيع المواطنون البناء عليها. ونسب الأراضي المخصصة للبناء أقل بكثير من مثيلتها في القدس الغربية، بل أقل من النسب الممنوحة للمستوطنات الإسرائيلية المقامة في المنطقة نفسها.

فالبناء في حي وادي الجوز، مثلا، يمكن أن يرتفع إلى طابقين فقط، بينما يسمح بالارتفاع في مستوطنة "الثلة الفرنسية" إلى عشرة طوابق.¹⁶ اذ لا يشجع هذا الوضع المستثمرين من المواطنين على بناء مجمعات سكنية تلي الحاجة الماسة لتخفيف الضائقة السكنية. واهيرا، فان عدم توفر البنية التحتية المناسبة في مدينة القدس يمنع البناء. لأن البناء في مناطق لا توجد فيها خدمات معينة لا يعتبر قانونيا. ومع أن مخططات التنظيم في القدس تسمح ببناء 26,000-22,840 وحدة بناء إضافية، إلا أن تنفيذ ذلك، يتطلب استثماراً ضخماً.

لذلك فمقابل كل بناء أقيم في مدينة القدس بترخيص من السلطات الاسرائيلية، بين عامي 2004-2000، أقيمت عشر مبان بشكل غير قانوني. لتقوم قوات الاحتلال بفرض غرامات على المواطنين الذي يبنون بدون ترخيص، وتهدم منازلهم في معظم الاحيان.

وجرت العادة حتى عام 2001، أن يدفع "المواطنون المخالفون" الغرامة ويحافظون على البناء، إلا أن سلطات الاحتلال عادت بعد ذلك، وفتحت ملفات أولئك الذي دفعوا الغرامات، بحجة أن الإجراءات كانت لينة ولا تشكل رادعاً للبناء دون ترخيص، وأخذت السلطات تطبق الغرامة القصوى، محسوبة على أساس تكلفة البناء. في عام 2005 مثلا، كان على المواطن الذي يبني بيتاً مساحته 150 متراً مربعاً بدون ترخيص، أن يدفع غرامة مقدارها 45,000 دولار على الأقل. الشرطة الإسرائيلية، من ناحيتها، صعقت من مصادرتها للمعدات التي تستخدم في البناء غير المرخص، وفرض عقوبة السجن على المخالفين أيضاً.

(16) خليل تفكجي، مدير دائرة الخرائط ونظم المعلومات الجغرافية في جمعية الدراسات العربية.

ورغم تصنيف مساحات واسعة من القدس بأنها "أراض خضراء"، لم يكن موجوداً فيها، حتى سنة 2001، سوى متنزه وطني واحد. وهو المتنزه المحيط بأسوار البلدة القديمة، أنشأته حكومة إسرائيل عام 1974. وفي الانتفاضة الثانية، جرى إنشاء متنزه وادي الصوانة، وهناك متنزه آخر يجري العمل على تخطيطه في جبل المشارف (سكوبس). وأخيراً، يجري تطوير متنزه البلدة القديمة، كما سيجري ربط المتنزهات الثلاثة، من خلال ممر خشبي. وليس من قبيل المصادفة أن تتبع هذه الخطة نموذج الاستيطان الإسرائيلي حول البلدة القديمة، وهي بذلك تهدف إلى خدمة المستوطنين.

ولم يخطط المسؤولون الإسرائيليون منذ 1967 لإنشاء حي عربي جديد في القدس. فرخص البناء مكلفة جداً، يصعب على المواطنين الحصول عليها، والأبنية التي أقيمت بدون ترخيص مهددة بالهدم. ففي شهر آذار 2008 وحده، هدم مسؤولو البلدية أربعة أبنية بحجة، عدم الترخيص، في القدس وضواحيها.

حق المواطنة

هدم البيوت، وإلغاء حقوق المواطنة، والضغط الاقتصادي والاجتماعي، أدوات تستعملها إسرائيل للضغط على الفلسطينيين لمغادرة المدينة.

وبين الإحصاء الإسرائيلي، عام 1967، عدد المواطنين في القدس، وتم التأكيد لهؤلاء وقد بلغ عددهم 66,000 مواطن، على حقهم في الإقامة الدائمة في المدينة، مع الإشارة إلى أن الإحصاء الإسرائيلي لم يشمل 30,000 مواطن من القدس، كانوا يقيمون بالقرب من الحدود البلدية، التي أعلنت في حينه. ويحملون الآن بطاقات هوية الضفة الغربية، مع أن أراضيهم وبيوتهم، الواقعة ضمن حدود البلدية تعتبر جزءاً من المدينة. لذلك فإن إسرائيل تعتبر وجودهم في بيوتهم وأراضيهم في القدس غير شرعي.¹⁷

وتنامى عدد المواطنين من حملة هوية القدس ليصبح، اليوم، حوالي 253,000 مواطن، يحملون بطاقات هوية مقدسية. ويمكنهم شراء أملاك في إسرائيل والعمل فيها، وتلقي إعانات كالتأمين الصحي، والضمان الاجتماعي، وخدمات أخرى. ورغم السماح لمواطني القدس بالمشاركة في الانتخابات، فإنهم اختاروا مقاطعة الانتخابات البلدية.

(17) التأثير الإنساني لجدار الضفة الغربية على المجتمعات المحلية الفلسطينية: القدس الشرقية، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، تموز 2007، ص. 10 (بالإنجليزية).

إحصائيات عن إلغاء حقوق المواطنين في الإقامة في القدس، أعدتها منظمة "بتسيلم" الاسرائيلية.

السنة	عدد المواطنين الذين سحبت السلطات الاسرائيلية بطاقات هويتهم
2006	1,363
2005	222
2004	16
2003	272
2002	لا بيانات
2001 حتى نهاية نيسان	15
2000	207
1999	411
1998	788
1997	1,067
1996	739
1995	91
1994	45
1993	32
1992	41
1991	20
1990	36
1989	32
1988	2
1987	23
1986	84
1985	99
1984	161
1983	616
1982	74
1981	51
1980	158
1979	91
1978	36
1977	35
1976	42
1975	54
1974	45
1973	77
1972	93
1971	126
1970	327
1969	178
1968	395
1967	105
المجموع	8,269

المصدر (17 حزيران، 2008):

http://www.btselem.org/english/Jerusalem/Revocation_Statistics.asp



ابراهيم الدقاق:

علاقة عاطفية بين المواطنين وقدسهم

«أصبحت مشاكلنا أكثر صعوبة بعد اتفاقات أوسلو وإنشاء السلطة الفلسطينية. نحن الآن الفلسطينيون الوحيدون هنا الذين ليس لدينا أية دولة. نحن بلا دولة، ونحن فلسطينيون. ومن الصعب جدا التكيف مع هذا الوضع. إلا أن هناك توجها قويا جدا بين أهل القدس للحفاظ على مواطنة دائمة فيها. هناك نوع من الارتباط العاطفي، نوع من السحر والكيمياء بين المواطنين والمدينة نفسها».

المهندس إبراهيم الدقاق.

طوال خمس سنوات، واجه المواطنون الذين لديهم حق الإقامة في القدس وانتقلوا للعيش خارج المدينة، خطر سحب بطاقات هويتهم، ومنعهم من السفر والعمل في القدس. ومع أن سياسة سحب بطاقات الهوية قد توقفت رسميا عام 2000، إلا أن التقديرات تشير إلى أن عشرات الآلاف من المواطنين عادوا للإقامة في المدينة ردا على ذلك. لم تأت هذه السياسة بمرود عكسي وحسب، بل إنها أدت أيضا على ازدحام شديد في المدينة، وارتفاع تكلفة السكن. وتشير التقارير الجديدة إلى أن هناك قفزة مفزعة في أعداد المواطنين من القدس الذين تم تجريدهم من حقوق الإقامة في المدينة.

والفصل العنصري، أو خارج حدود البلدية. إذ جرى تجريد 1363 مواطنا من القدس من حق الإقامة والعمل في المدينة عام 2006، وهو أكبر من أي عدد سابق.

وما بين عامي 1967 و2000، كبرت بلدة الرام من حوالي 1,000 مواطن إلى أكثر من 20,000 مواطن. أما في عام 2006، فقد كان 30% من مساكن بلدة الرام خاليا، بسبب عودة المواطنين المقدسيين منها إلى المدينة.¹⁸ وقد أدت هذه العودة إل أزمة سكنية خانقة في القدس، حيث لا توجد آليات تنظيم تسمح بالبناء. وشهدت مناطق في القدس داخل الجدار، ارتفاعا في تكلفة السكن، بلغ 40% عام 2006.¹⁹

النتيجة التراكمية لكل هذه الإجراءات، هي التهجير القسري للمواطنين في القدس. ففي عام ٢٠٠٥، تبين للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن ١,٦٣٥ عائلة، في محافظة القدس، قد تسبب الجدار في تهجيرها، مقارنة بحوالي ٨١٣ عائلة في مناطق الضفة الغربية الأخرى، في الفترة نفسها.

الصعوبات الاقتصادية، ومصادرة الأراضي والمصادر الطبيعية الأخرى والحؤول دون الانتفاع بها، والإجراءات الاسرائيلية المتنوعة، وانتهاك حقوق المواطنين في العبادة، والتمييز العنصري ضد المواطنين، تهدف لإجبار المواطنين على مغادرة المدينة.

وذكرت تقارير وزارة الداخلية الإسرائيلية أن أكثر من 8,200 مواطن فقدوا بطاقات هويتهم المقدسية، ما بين عامي 1967 و 2006، لأن أصحابها أقاموا خارج البلاد ثلاث سنوات أو أكثر من ذلك. وتفيد إحصائيات مؤسسة "بتسيلم" الإسرائيلية، عن مصادرة بطاقات هوية أكثر من 1,360 مواطن من القدس، عام 2006، أي أكثر من أية سنة أخرى منذ عام 1967، ويمثل هذا العدد زيادة بنسبة 500% عن عدد المصادرات في عام 2005.

وطبقت إسرائيل في تموز عام 2003، أمرا يتعلق بالمواطنة والدخول المؤقت إلى إسرائيل، وجددته في السنوات التالية. ويمنع بموجب هذا الأمر المواطنون المتزوجون والمتزوجات من إسرائيليين، أو حملة هوية القدس، من الحصول على حق الإقامة. وبالتالي فقدان الحق في العيش مع أزواجهم أو زوجاتهم في إسرائيل أو مدينة القدس. لقد جعل هذا الأمر الذي أثر على 16,000 - 24,000 مواطن عام 2004، حياة الأزواج في غاية الصعوبة، وربما دفعهم إلى أن يختاروا العيش بشكل غير قانوني في القدس أو إسرائيل، خشية المخاطرة بأن يفقد الزوج أو الزوجة بطاقة هوية القدس، إذا ما أقام احدهما في الأراضي الفلسطينية المحتلة الأخرى.

وأدى الضغط على المواطنين المقدسيين للإقامة داخل حدود بلدية القدس، إلى عودة الكثيرين من المواطنين المقدسيين إلى المدينة، من مناطق تقع إلى الشرق من جدار الضم

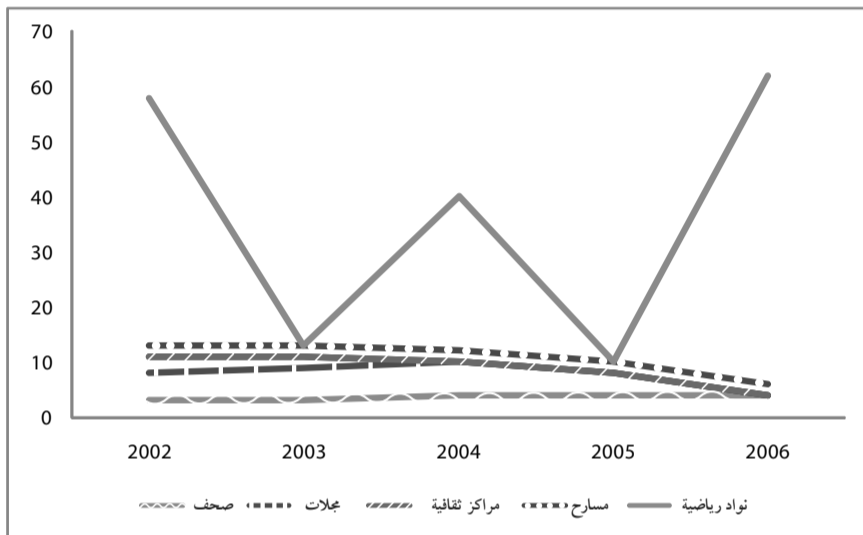
(18) البنك الدولي.

(19) المصدر نفسه.

الحقوق التعليمية والثقافية والدينية

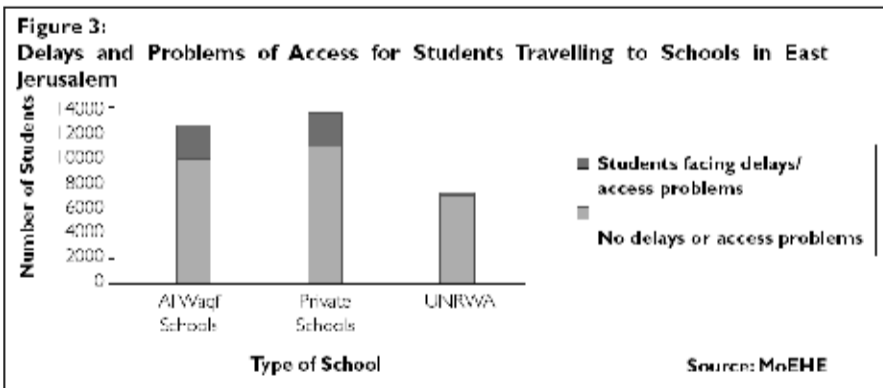
إعلان القدس عاصمة للثقافة العربية لعام 2009، كي تنظم فيها الاحتفالات والنشاطات الثقافية عام 2009 أدى إلى زيادة الضغط على المؤسسات الثقافية الفلسطينية في المدينة، حيث يمكن أن يكون أي مؤتمر أو احتفال عرضة لمداهمة الشرطة الإسرائيلية. ففي 2 نيسان، 2008 مثلاً، حضر «وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي، آفي ديختر، تنظيم احتفال بيوم الأسير الفلسطيني، في المسرح الوطني الفلسطيني في المدينة، كانت حضرت له لجنة شعبية فلسطينية وبرز الوزير فعلته، آنذاك، بادعاء أن السلطة الفلسطينية هي التي تشرف على هذا تنظيم الاحتفال. فداهمت قوة إسرائيلية كبيرة قاعة المسرح، واعتدت على المشاركين، واحتجزت عدداً من بطاقات هوية المواطنين ومزقت بطاقات أخرى.

المؤسسات الثقافية في محافظة القدس



المصدر: الأطلس الإحصائي للقدس 9، ص. 308.

ويعود تاريخ فرض الحظر على تنظيم الاحتفالات بالمناسبات الرسمية الفلسطينية في القدس إلى أيام اتفاقيات أوسلو. حيث ادعت الحكومة الإسرائيلية أن أي حضور فلسطيني يعتبر انتهاكاً للوضع القائم الناشئ عن «اتفاق السلام». وفي أعقاب وفاة الشخصية السياسية الفلسطينية البارزة فيصل الحسيني، أغلقت إسرائيل «بيت الشرق» الذي كان يديره، والذي لعب دوراً مهماً في التنظيم السياسي وفي المفاوضات السياسية مع إسرائيل. وتشير مؤسسة «عير عميم» الإسرائيلية إلى أن حظر الاحتفالات الاجتماعية والتنظيم السياسي في المدينة، جعل مساجد المدينة وكنائسها مناطق رئيسة للوعي الفلسطيني.



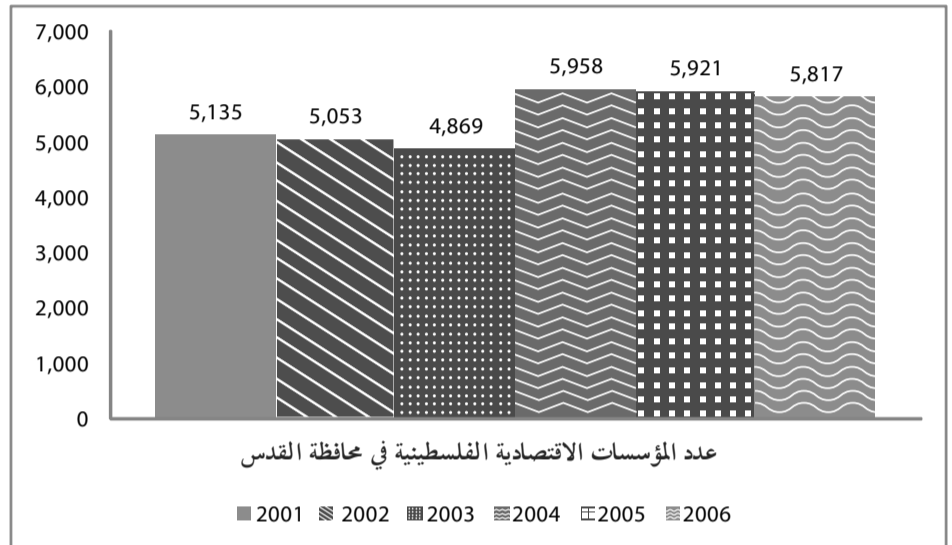
شكل رقم 3:

تأخيرات، ومشاكل وصول خاصة بطلاب المدارس الذين يسافرون إلى مدارسهم في القدس الشرقية. (عدد الطلاب، مدارس الأوقاف، مدارس خاصة، مدارس وكالة غوث اللاجئين).
● طلاب يواجهون تأخيرات/مشاكل وصول،
● بلا تأخيرات أو مشاكل وصول.
المصدر: وزارة التعليم والتعليم العالي.

وتعاني الخدمات التعليمية في القدس، من جهة أخرى، من نقص شديد. فقد كان لجدار الضم والفصل العنصري تأثير ماثل على الجامعات في القدس، إذ أن ثلث أرض جامعة القدس، في بلدة أبو ديس، هي الآن إما تحت الجدار أو في الجهة الغربية منه. وجامعة القدس العديد من المقرات في مدينتي رام الله والبيرة، وفي قطاع غزة، وثلاثة فروع في القدس، في بلدة أبو ديس والبلدة القديمة، وقرية بيت حنينا. ومنذ أيلول عام 2000، انخفض عدد الطلاب في حرم الجامعة ببيت حنينا بنسبة 70%، بسبب العراقيل الاحتلالية التي تعترض الوصول إليه.

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

أسهمت سلسلة من العوامل، منذ سنة 1994، في انخفاض عدد المتسوقين الداخليين إلى القدس بنسبة 40%. وكمثل مناطق أخرى في الأراضي الفلسطينية المحتلة، عانت القدس من سياسة الإغلاق الإسرائيلية والقيود المفروضة على حركة المواطنين، كما عانت من عدم الاستقرار. وبعد انطلاق الانتفاضة الشعبية الثانية، في أيلول عام 2000، عانى المواطنون في القدس جراء الاعتداءات الإسرائيلية. ورغم أن القدس لم تتعرض لاجتياح عسكري إسرائيلي كبقية الضفة الغربية، إلا أن المواطنين لم يسلموا من الاعتداءات المستوطنين ولم تسلم منازلهم من المداهمة. وكان بناء جدار الضم والفصل العنصري بمثابة الضربة القاضية لاقتصاد المدينة.



المصدر، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الأطلس الإحصائي للقدس، 2007.

ومن العوامل الإضافية لتردي الوضع الاقتصادي في المدينة، ارتفاع تكلفة المواصلات والجمارك وانخفاض عدد المتسوقين والسياح، والقيود المفروضة على بيع منتجات زراعية فلسطينية رخيصة، وانخفاض قي المداخل الشخصية.²⁰ كما يتوجب على معظم التجار أن يسجلوا أعمالهم، بصفتها شركات إسرائيلية وفلسطينية في الوقت نفسه، الأمر الذي يرفع التكلفة الإدارية عليهم. وتشير التقديرات إلى أن حوالي 100 مصلحة تجارية صغيرة تغلق أبوابها سنوياً. وأظهر تقرير للبنك الدولي، أن نسبة شركات الضفة الغربية التي تسوق في القدس، انخفضت من 21 إلى 18% بين سنتي 2000 و 2005، وذلك قبل استكمال بناء جدار الضم والفصل العنصري.

كما عانت الصناعة، التي تشكل 14% من اقتصاد القدس. وشركة سجائر القدس هي أكبر الشركات الفلسطينية، وتشكل مبيعاتها عائداً رئيساً للضرائب لصالح السلطة الفلسطينية. إذ تجمع الأخيرة 60 مليون دولار سنوياً، من الضرائب المفروضة على السجائر المحلية. ويشير أصحاب المصانع أن انخفاض مبيعات منتجاتها، وبالتالي الأرباح المتحققة، يعود إلى التكلفة العالية في أسعار المواد الخام واجور المواصلات، ولتعذر وصول العمال إلى أماكن عملهم.

وتعكس خدمات التعليم والصحة وضع الخدمات، عامةً، في المدينة وتأثيرها على المواطنين. ففي القدس ست مستشفيات تخصصية، هي (أوغستا فكتوريا «المطلع»، المقاصد، سان جون للعيون، مار يوسف «الفرنسي» الهلال الأحمر، والأميرة بسمة)، وتحوّل وزارة الصحة الفلسطينية 3000 حالة، سنوياً، إلى هذه المستشفيات، إلا أن وجودها نفسه يتعرض للخطر. لتعذر الوصول إليها، حيث أصبح الوصول أكثر صعوبة، جراء بناء جدار الضم والفصل العنصري. ورغم وجود 330,000 مواطن يقطنون على مقربة من المستشفيات، إلا أنهم لا يستطيعون الوصول إليها، دون الحصول على إذن عسكري خاص، من السلطات الإسرائيلية. ما يقلص أعداد مرضى الطوارئ، ففي مستشفى المقاصد انخفضت أعدادهم إلى النصف، بين عامي 2002 و 2005. وإذا قرر المدققون الإسرائيليون أن المستشفى لا تستعمل كل أسرته المرخصة، فإن عدد هذه الأسرة يمكن أن يخضع للتخفيض، ما يؤثر سلباً على هذه المستشفيات.

(20) عزام أبو السعود & نائلة جويلس، (تأثير الفصل العنصري على قطاعات الاقتصاد المختلفة، في القدس الشرقية)، غرفة التجارة، والصناعة، العربية في القدس الشرقي، تموز 2006.



انتهاكات تجاه الحرم الشريف

- أب 1969 - نظم المواطنون فعاليات احتجاجية غاضبة على اضرام النار في المسجد الأقصى، وقد وجهت التهمة في حينه لصهيوني استرالي يدعى "مايكل روهان".
- 1971 - جرت محاولة من منظمة صهيونية اسرائيلية تدعى "أمناء جبل الهيكل" للدخول إلى الحرم، وكانت تلك أول محاولة تبعتها سلسلة من المحاولات.
- 1982 - اطلاق النار في الحرم من قبل أحد المعتدين الإسرائيليين، يدعى "ألان جودمان" ما أدى لقتل مواطن وجرح ثلاثة مواطنين آخرين. وفي ذلك العام أيضا، جرى اعتقال عدد من المعتدين الاسرائيليين، من منظمة صهيونية كان يرأسها الارهابي الاسرائيلي المعروف "مثير كاهانا" بتهمة التآمر على نسف المساجد.
- 1983 - جرى اعتقال 40 ناشطا في الحركة الاستيطانية بتهمة التخطيط لنسف المساجد.
- 1990 - أقيمت احتفالات بوضع حجر الأساس لـ "الهيكل الثالث" المزعوم قرب الحرم، إلى تظاهرات شعبية قتل فيها 17 مواطناً.
- 1996 - افتتحت الحكومة الإسرائيلية نفقاً تحت الأرض في محاذة الحرم، ما أدى لمواجهة بين الجيش الإسرائيلي وقوات الأمن الفلسطينية، استشهد فيها 80 مواطناً.
- أيلول 2000 - زيارة عدوانية نفذها زعيم المعارضة الإسرائيلية، آنذاك، أرييل شارون للحرم، فكانت سبباً مباشراً في انطلاق الانتفاضة الشعبية الثانية.

ونصف الأطفال في القدس (39,400 طفل من بين 79,000 طالب) يدرسون في المدارس التي تديرها البلدية الاسرائيلية. أما أولياء أمور النصف الآخر من الأطفال، الذين لا يوجد لهم مكان في نظام التعليم البلدي الاسرائيلي، فإن عليهم أن يرسلوا أبناءهم إلى مدارس خاصة أو غير رسمية.

وتدير الكنائس المسيحية والأوقاف الاسلامية والامم المتحدة ومجموعات فلسطينية اخرى هذه المدارس، وهي مكلفة نسبيا. وهناك حوالي 9,000 طالب غير مسجلين في أي من المدارس المذكورة. وتتوقع "الخطة التعليمية الرئيسة" للقدس الشرقية، التي أعدتها السلطات الإسرائيلية، أن يصل النقص في الغرف الصفية عام 2010 إلى 1,643 غرفة، وإلى 1883 غرفة صفية إذا ما شمل العدد التعليم الخاص. فقد كان معدل عدد الطلاب في غرفة الصف الواحدة في السنة الدراسية 2006/2007 في القدس الشرقية 26.8 طالب (26 طالباً في مدارس الحكومة، و 32 طالباً في صفوف مدارس وكالة غوث اللاجئين).²¹

الحصول على تصاريح: نشاط لامنهجي

يطلب منذ أوائل عام 2005، من العاملين في المدارس حملة بطاقات هوية الضفة الغربية، أن يحصلوا على تصاريح تميز لهم الدخول إلى القدس. وتقوم وزارة الشؤون المدنية الفلسطينية في رام الله، بتقديم طلبات للحصول على تصاريح نيابة عن مدارس الأوقاف الإسلامية والمدارس الخاصة المختلفة. ومن بين 259 طلباً قدمتها مديرية التعليم في القدس، عام 2005، لم تتم الموافقة إلا على 147 طلباً فقط. وكانت التصاريح صالحة ما بين الساعة الخامسة صباحاً والسابعة مساءً، لمدة ثلاثة أشهر. بمعنى أن على هؤلاء أن يواصلوا تقديم الطلبات. وكان الحصول على التصاريح للعاملين في 43 مدرسة خاصة في القدس، وتضم 13,641 طالباً، أكثر صعوبة. فالبيروقراطية التي يواجهها معلمو وطلاب في هذه المدارس، عند التقدم بطلبات للحصول على تصاريح يمكن أن تمنعهم من ذلك، إذ أن هذه المدارس غير مدعومة مباشرة من جانب أية سلطة.

وقد واجهت مدرسة دار الطفل العربي الخاصة، في الشيخ جراح، مثلاً، تأخيرات طويلة في الحصول على تصاريح. وفي عام 2005، تلقى الكثيرون من العاملين في المدرسة هذه التصاريح، بعد أن كان الفصل الدراسي قد بدأ. وعانت مدارس أخرى كمدرسة اليتيم العربي المهنية، من نقص حاد في نسب الحضور، بسبب صعوبة الوصول إلى المدرسة.

وذكرت السلطات الإسرائيلية أن الإعفاء الضريبي الذي تمتعت به المؤسسات الخيرية، حتى ذلك الوقت، لم يعد قائماً. حيث أن المدارس غير مسجلة في إسرائيل، وإنما كانت سجلت عام 1948، حسب القانون الأردني.

المصدر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، تموز 2007

(21) الأطلس الإحصائي للقدس.



مقبرة مأمّن الله

مقبرة مأمّن الله امتدت على مساحة 130 دونماً،²² وكانت أكبر مقبرة للمسلمين في فلسطين ويرجع تاريخها إلى سنة 1187. جرفت السلطات الاسرائيلية هذه المنطقة عام 1964، لإقامة "حديقة الاستقلال" على جزء كبير منها، احتفالاً بذكرى إقامة دولة اسرائيل. وأخيراً، في عام 2004، شرعت السلطات الاسرائيلية بإنشاء متحف، سيرتبط بمركز تسوق مرتفع البناء يمتد حتى باب الخليل، داخل البلدة القديمة. عندما بدأ تنفيذ المشروع، أبلغ العمال الفلسطينيين، الذين جرى تشغيلهم في أعمال الحفر، مؤسسة الأقصى أنهم عثروا على عشرات الهياكل العظمية، فرفعت هذه المنظمة قضية أمام المحاكم الإسرائيلية لوقف البناء. وفي كانون الثاني عام 2006، أمرت المحكمة بوقف البناء أثناء النظر في الطلب المقدم لها، وحتى كتابة هذا التقرير، لم يكن قد صدر قرار في هذه القضية بعد. وصرح صالح أبو حسين محامي هذه المنظمة، قائلاً: "هذه مقبرة جرى احترامها عبر العصور، كان الناس يأتون من كل فج كي يُدفنوا في القدس".²³

وتشير التقديرات إلى أن 1533 كيلومتراً مربعاً من الأراضي التي سيطرت عليها إسرائيل عام 1948 في غربي القدس تعود للأوقاف الإسلامية.²⁴ من هذه الممتلكات، رقعة واسعة جداً من الأرض في مأمّن الله كانت حتى عام 1948 منطقة تجارية.

(22) مقابلة مع المحامي صالح أبو حسين، 11 حزيران، 2008.

(23) المصدر نفسه.

(24) عنان عبد الرزاق، (مطالب اللاجئين الفلسطينيين في القدس الغربية، سجلات الأملاك غير المنقولة في القدس الغربية، القدس، جمعية الدراسات العربية، 2002، ص. 35.

التسوية السياسية

أساسي في المفاوضات الثنائية الاسرائيلية - الفلسطينية. لقد حاول رئيس الولايات المتحدة السابق، بيل كلينتون، إخراج المفاوضات من مأزقها، في كامب ديفيد عام 2000. إذ اقترح أن تكون (الأماكن العربية الفلسطينية، والأماكن الاستيطانية الإسرائيلية، وينطبق هذا على البلدة القديمة، إذ يكون للمواطنين سيادة على الحرم الشريف، وللإسرائيليين سيادة على حائط البراق «المبكي» وعلى الفضاء المقدس بالنسبة للديانة اليهودية، والذي يعتبر الحائط جزءاً منه).

بمعنى آخر، أدركت إسرائيل أن الأماكن التي فرضت عليها سيادتها يمكن أن تعتبر ملكاً لها. وقد صاغ الرئيس الأمريكي، جورج بوش، هذا الالتزام، في 14 نيسان 2004، في رسالة وجهها إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي، آنذاك، أرييل شارون. جاء فيها أنه «على ضوء الحقائق الجديدة على الأرض، بما في ذلك وجود مراكز استيطانية إسرائيلية كبرى، ليس واقعياً أن نتوقع أن تكون نتيجة مفاوضات المرحلة النهائية عودة كاملة إلى خط الهدنة لعام 1949. وكانت كل محاولات التفاوض على حل الدولتين قد توصلت إلى هذا الاستنتاج». لقد اعتبر شارون هذا الالتزام، على أنه أحد الإسهامات الأمريكية الكبرى في مشروع الاستيطان الإسرائيلي.

و12% من المواطنين، إذ ستضم قرى (صور باهر وأم طوبى) إلى محافظة بيت لحم، وتصبح قرية شعفاط ومخيمها جزءاً من الضفة الغربية، ويصبح حي سميراميس وقرية كفر عقب جزءاً من محافظة رام الله والبيرة. ويؤكد تفكجي أن رئيس بلدية القدس السابق، وهو رئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي، إيهود اولمرت، قد خصص مليار ونصف المليار شيكل لهذا الموضوع.

أولويات البناء هذه، جرى عرضها في خرائط قدمها المفاوضون الإسرائيليون إلى نظرائهم الفلسطينيين المشاركين في المحادثات التي كانت جارية ضمن «عملية أنابوليس». وبحسب هذه الخرائط، ستحتفظ إسرائيل في اتفاقية المرحلة النهائية بالسيادة على «القدس الكبرى»، الممتدة شمالاً حتى مدينتي رام الله والبيرة، وشرقاً حتى غور الأردن، وجنوباً إلى ما وراء مدينة بيت لحم. كما ستسيطر أيضاً على البلدة القديمة من مدينة القدس وعلى بلدة سلوان، مع السماح بدخول المصلين، بإشراف دولي.²⁷

وقد حظيت مخططات الاستيطان الإسرائيلي بدعم الولايات المتحدة، حليفة إسرائيل، سرا وعلناً، وهي التي تشارك بشكل

مستوطنات «راموت ورامات شلومو وبيسجات زئيف والنبي يعقوب وشرق تلبوت وهارحوما وجيلو». أما مشروع الاستيطان الأكبر الذي تجري مناقشته، فهو بناء حوالي 4,000 شقة في مستوطنة «جيفعات همتوس» في جنوب غرب القدس.²⁵

ويتوقع المواطنون أن يصل عدد الوحدات السكنية الاستيطانية إلى 20,000 وحدة، وهو عدد الوحدات التي تضمنها المخطط الهيكلي الذي أعده الإسرائيلي «موشي صفادي»، والذي كان رُفض في حينه لتأثيره على البيئة والمناطق الخضراء في القدس الغربية. ومخطط الإسكان، هذا، الذي كان معداً للقدس الغربية، سيجري تخطيطه الآن للقدس الشرقية، لأن إحصار عدد أكبر من المستوطنين إلى القدس، يشكل أولوية لدى إسرائيل.²⁶

والجدول التالي يلخص المخطط الاستيطاني المشار إليه آنفاً:

وحدات سكنية متوقعة	وحدات سكنية 2008	وحدات سكنية 1967	اسرائيلية	فلسطينية
82,000	62,000	0	اسرائيلية	فلسطينية
43,000 الحد الأقصى.	36,000	12,000		

المصدر: مقابلة مع خليل تفكجي

ويقول خليل تفكجي، مدير دائرة الخرائط في جمعية الدراسات العربية - القدس، إن رؤية رئيس الوزراء الإسرائيلي، إيهود اولمرت، تتمثل في أحداث تغيير في حدود بلدية القدس، عن طريق إخراج التجمعات الفلسطينية وضم الكتل الاستيطانية. وذلك يرسم حدود جديدة بثلاثة أصابع، تمتد إلى الشرق وشمال غرب وجنوب غرب القدس.

ان إعادة رسم حدود بلدية القدس، لتشمل مستوطنات القدس الكبرى، في ضواحي المدينة، تغير عملياً توازن السكان إلى 88% من المستوطنين،

تتركز العمليات الاستيطانية الاسرائيلية في القدس المحتلة، حالياً على ثلاثة محاور رئيسية، هي تكثيف المستوطنات التي تطوق القدس، وتقوية مستوطنات «القدس الكبرى» القائمة في محيط المدينة، والبناء لدعم السيطرة الإسرائيلية على الأماكن الاستيطانية في البلدة القديمة.

اذ صعدت إسرائيل حركة اقامة المستوطنات على أراضي المواطنين في القدس، بشكل دراماتيكي، في أعقاب المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، في مؤتمر أنابوليس - ميريلاند، في تشرين الثاني 2007، حسب تقرير لمنظمة «عير عميم»، في نيسان 2008. وتناقض هذه الانتهاكات والاعتداءات التزامات إسرائيل السياسية بوقف الاستيطان، بموجب خطة «خارطة الطريق» الأمريكية، التي شكلت أساس محادثات أنابوليس المذكورة بإشراف الولايات المتحدة، والتي تم إقرارها لأول مرة في عام 2003، من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، وروسيا، والأمم المتحدة.

وذكرت منظمة «عير عميم» أن التقارير الصحفية، منذ أنابوليس، تشير إلى اقامة 32,000 وحدة سكنية استيطانية اسرائيلية جديدة في القدس، معظمها (21,700 وحدة)، هي مجرد أرقام وحدات ذكرت في تصريحات وبيانات، ولم تكن خططاً تمت الموافقة عليها فعلياً. ومع ذلك، تقدم هذه التصريحات دليلاً على وجود خطط استيطانية مستقبلية.

وقد جرى الجزء الأكبر من هذا النشاط الاستيطاني الإسرائيلي الجديد، في الطوق الخارجي للمستوطنات، في حدود القدس البلدية الموسعة، خاصة في



- (25) «الوزير: لا تحميد للبناء اليهودي في القدس الشرقية»، ندف شراحي، هآرتس، 12 شباط، 2008.
- (26) تفكجي.
- (27) (تقرير حول الاستيطان الإسرائيلي)، أيار-حزيران، 2008.

تقسيم القدس مقابل التنازل عن حق العودة

بقلم / خليل التفكجي*

بيتنا) الذي قال انه لا يوجد أي سبب لان تبقى قري وبلدات (جبل المكبر، وشعفاط، والعيزرية، والرام والأحياء الأخرى) جزءاً من دولة إسرائيل . وحسب مقربيه، فإنه مستعد للتنازل أيضاً عن بلدة سلوان أسفل "مدينة داود"، وعين سلوان، وقرى صور باهر، وبيت حنينا، وعناتا . ولكنه لا ينوي التنازل عن البلدة القديمة. وفي جلسة الحكومة الإسرائيلية، بتاريخ 7/10/2007، أعلن ليرمان مرة أخرى أنه مع إعادة بعض ضواحي القدس إلى الادارة الفلسطينية، الأمر الذي أيده فيه الوزير جديعون عزرا .

مواقف فلسطينية

إن التعاطي مع الوقائع على الأرض، والتي خلقتها السياسة الإسرائيلية، بمصادرة الأرض والاستيطان وفرض الحقائق، والقانون الذي سنته الكنيست . وينص على "جعل مدينة القدس العاصمة الأبدية لإسرائيل . كل ذلك أدى الى تغيير في مواقف بعض الأوساط الفلسطينية والعربية، التي بدأت الإقرار أن القدس الغربية عاصمة لدولة إسرائيل، والقدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية ، شريطة أن تضمن حرية الوصول إلى أماكن العبادة الإسلامية والمسيحية. وفي خطوة متقدمة من الجانب الفلسطيني، طرحت الوثيقة المعروفة بوثيقة "يوسي بيلين - أبو مازن"، اللذين رأيا إمكانية اتخاذ بلدة أبو ديس عاصمة للفلسطينيين، مع تشكيل بلدية سقف في المدينة، وبلديتين فلسطينية وإسرائيلية . ويستبقى هذا الحل، بشكل أو آخر، السيادة الإسرائيلية على المدينة، ويسكت او يرضي الطرف الفلسطيني .

اقتراحات عربية

الأردن والجامعة العربية والمؤتمر الإسلامي والمؤتمرات العربية طرحت حلولاً لوضع الأماكن المقدسة. وكان أهمها مشروع السياسي الأردني عدنان أبو عودة، الذي يرى أن القدس داخل الاسوار لا تنتمي لأية دولة أو دين، ولن تكون عليها سيادة سياسية، ويطلق عليها اسم (Jerusalem)، ويديرها مجلس يمثل السلطات الدينية العليا الإسلامية والمسيحية واليهودية .

البرنامج الوطني

وبعد، فإن ما تقدم بشأن مشاريع مطروحة، تتعلق بمدينة القدس المحتلة، منذ عام 1967، لا يعدو كونه أحد مظاهر حقبة عصبية، يتعين تجاوزها، دون فقدان البوصلة الوطنية . وتتمثل في قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، وخاصة في دورة الجزائر عام 1988، وتتلخص في استمرار النضال من أجل تحرير الأرض والانسان، وكس الاحتلال والاستيطان، وبناء الدولة المستقلة وعاصمتها مدينة القدس .

* مدير دائرة الخرائط في جمعية الدراسات العربية - القدس

(منطقة محايدة)!

كما طرح "معهد القدس لأبحاث إسرائيل" مشروعه الخاص بالبلدة القديمة، باعتبارها (منطقة محايدة)، أو "مركزاً إنسانياً شاملاً" . وهذا الحل يلزم بتقسيم الصلاحيات حسب الأحياء والمستوطنات، أو منح صلاحيات لجسم دولي تكون له صلاحية الإشراف على الأماكن المقدسة، وربما الحفاظ عليها . و تكون السيادة مشتركة بين إسرائيل والفلسطينيين، وربما مع جهات أخرى . بحيث تعطى كل خدمة وصلاحيه بشكل متوازٍ من قبل كل طرف .

نموذج تقسيم الحرم الابراهيمي

وفي خطوة ملفتة للنظر، حمل رئيس الوزراء الاسرائيلي، في حينه، ارئيل شارون، خلال زيارته إلى الولايات المتحدة ولقائه الرئيس بوش، حمل مشروعا لتقسيم المسجد الأقصى . ثم انتقلت السلطات الإسرائيلية إلى مرحلة جديدة، فبعد إن كانت تحظر على اليهود دخول ساحات المسجد الأقصى، أخذت تنتهج سياسة "الخطوة خطوة"، وهي مرحلة تعتبر من اخطر ما يتعرض له المقدسات الإسلامية والمسيحية، بعد خطر الهدم والعزل والاستيلاء على المنازل وإقامة الكنيس على مقربة من المسجد الأقصى . وهي الخطوات التي استخدمت، في حينه، تجاه الحرم الابراهيمي في الخليل، واسفرت عن تقسيمه في نهاية المطاف .

مشروع اتفاق فلسطيني - اسرائيلي

كما تسرب جزء من اتفاق فلسطيني - اسرائيلي، نشرت وسائل اعلام أنه عقد بين رئيس السلطة الفلسطينية (أبو مازن) ورئيس الحكومة الإسرائيلية (اولمرت) يفيد بتواصل الرعاية الأردنية للاماكن المقدسة في القدس، إلى جانب رعايتها لكل مواطن يقطن داخل أسوار البلدة القديمة من القدس . ويقضي هذا التوجه ان يبقى الحوض المقدس والبلدة القديمة تحت الرعاية الأردنية، وان يعطى مواطنوها أرقاماً وطنية أردنية، وتشكل لجنة إشراف عليا على القدس، تضم الأردن ومصر والجانبين الفلسطيني والإسرائيلي إضافة إلى الأمم المتحدة. وتبقى مسألة الحي الارمني مشكلة كبيرة لم تحل .

سلطة ادارية

الأمر الذي يكشف بجلاء أن الحل الذي تراه إسرائيل، والذي تفرضه موازين القوى الحالية، هو منح سيادة إدارية فقط على الحرم القدسي الشريف للفلسطينيين، بالتنسيق مع الأردن وأطراف عربية أخرى . وهذه الرؤية تؤيدها أطراف وأحزاب يمينية إسرائيلية، بمن فيها السياسي عنتابيل شنلر من (كدما) . الذي يؤكد أن حزبه يفصل الآن بين المدينة التاريخية، (القدس القديمة والأحياء التي تجاورها)، وبين الأحياء العربية الكثيرة البعيدة عن النواة التراثية، التي لم تكن قط جزءاً من القدس : (البلدة القديمة، جبل المشارف، جبل الزيتون، مدينة داود "سلوان"، والشيخ جراح، والتي ستبقى في أيدينا) . وتبعه ليرمان رئيس حزب (إسرائيل

الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي، بالإضافة الى ما تم تسريبه عن المباحثات السرية بينهما، فإن العقدة الرئيسية في المفاوضات هي حق العودة . وبالتالي فإن شطب هذا الحق يعني حل مشكلة كبيرة تؤرق الجانب الإسرائيلي، وهي المشكلة الديموغرافية. باعتبار أن إسرائيل هي «دولة كل اليهود» ولا ترغب في أن تصبح دولة ثنائية القومية . وهو ما صرح به أكثر من مسؤول سياسي إسرائيلي، عندما أعلنوا أنهم مع إقامة دولة فلسطينية، ولكنهم ليسوا مع إقامة دولتين فلسطينيتين .

المشكلة الديموغرافية

وهناك خطة حاييم رامون، وهو من الحزب الحاكم (كادما)، وتؤكد على أن تكون المستوطنات في القدس تحت السيادة الإسرائيلية والأحياء العربية تحت الادارة الفلسطينية، أما المواقع الإسلامية المقدسة فستكون عليها سيادة خاصة، بينما تظل مواقع مقدسة أخرى تحت السيادة الإسرائيلية. وفي مدينة القدس فإن ما هو عربي سيكون فلسطينياً، وما هو استيطاني سيكون إسرائيلياً، من أجل ضمان أن تحافظ القدس على أغلبية سكانية حاسمة من المستوطنين، وهذا يتلاءم مع ما اخذ بالاعتبار عند تشكيل كادما.

تطورات سياسية

وتبع ذلك تصريح للإدارة الأمريكية تقترح فيه تدويل القدس، وتحقيق مبدأ السيادة الإلهية على مقدسات المدينة، ومنها المسجد الأقصى . وفي هذا السياق، قررت الإدارة الأمريكية استخدام الصيغة الاسرائيلية للحرم القدسي، عندما ستمت وزيرة الخارجية الأمريكية باسم (جبل الهيكل) ويعتبر هذا الاستخدام دليلاً على النوايا الأمريكية تجاه الحل السياسي للاماكن المقدسة . ثم انتقل الصراع إلى أروقة الحكومة الإسرائيلية عندما اقترح رئيس الوزراء الإسرائيلي، في حينه، (ايهود براك) أن تكون السيادة على المسجد الأقصى لمجلس الأمن الدولي . وبشكل متسارع، ظهرت الدعوات الاسرائيلية إلى إقامة كنيس داخل الحرم، وتحويل المدرسة العمرية المخاذية للصور الشمالي للحرم القدسي إلى كنيس لإقامة الشعائر الدينية اليهودية.

دعم أمريكي

أما الدعم السياسي للجانب الإسرائيلي فقد جاء مرة أخرى من وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة (مادلين اولبريت) ، عندما طمأنت الإسرائيليين بأنه لن تكون هناك سيادة فلسطينية على المسجد الأقصى. ورافق ذلك اقتراح إسرائيلي بأن يسيط طرف ثالث سيادته على المسجد . ثم جاء الدعم من الأحزاب «اليسارية» الإسرائيلية، عندما صرح، يوسي بيلين، احد معلمي وثيقة جنيف، ان الإسرائيليين لم يتخلوا في المبادرة عن «حقهم» في إقامة «هيكل سليمان» مكان المسجد الأقصى .

أخذ وضع مدينة القدس العربية المحتلة، منذ عام 1967، يؤرق دولة الاحتلال الإسرائيلي، سيما الهاجس الديموغرافي، إذ لم تؤت ثمارها سياسة القمع والحصار والهضم والترحيل الصامت، خلال 41 عاماً ونيف. فقد بدأت الحكومة الاسرائيلية اجراءات جديدة للتخلص من المواطنين الفلسطينيين في المدينة، على ضوء دراسات عديدة، تؤكد الوصول إلى أغلبية فلسطينية، بحلول عام 2040 . ما يعني أن رئيس البلدية سيكون فلسطينياً، وأن القدس ستصبح ثنائية القومية . فقد شكل الهاجس الديموغرافي السبب الرئيس في طرح مشاريع لتقسيم القدس، الأمر الذي اعتبر قاسماً مشتركاً لأحزاب اسرائيلية عديدة.

منذ حزيران 1967

بدأت محاولات سلطات الاحتلال الاسرائيلي لتهود المدينة المقدسة، أثناء حرب حزيران 1967، عندما حطمت الباب الرئيسي للمسجد الأقصى والأقواس والنوافذ الحصية فوق مداخله. وفي أيام الاحتلال الاولي، صادرت السلطات الاسرائيلية مفاتيح باب المغاربة. ثم هدمت حارة المغاربة بزواياها ومبانيها ومساجدها، وخاصة المباني الملاصقة للصور الغربي للحرم. وتتابعت الحفريات في المنطقة، لا سيما في الناحيتين الجنوبية الشرقية والجنوبية الغربية. ما تسبب في ارتفاع أساسات المباني المخاذية والمجاورة وتصديق بنيانها وجعلها آيلة للسقوط. كما حدث في المدرسة الجوهريه ورباط الكرد والمدرسة التنكزية، وغيرها من الأبنية التاريخية والأثرية العائلة للحقب الأموية والعباسية والمملوكية .

احراق منبر صلاح الدين

ثم جرى اقتحام ساحات الحرم، والوصول إلى محراب صلاح الدين واضرام النار فيه، في محاولة لتدمير المسجد. اتهم بتنفيذها أحد الصهاينة ويدعى «مايكل روهان» . وتالت الانتهاكات الاسرائيلية، بشكل مبرمج، وشملت سرقة تاج العذراء من كنيسة القيامة.

مخططات واجراءات

وتم نشر مخطط إسرائيلي لتوسيع ساحة (البراق الصغير) أو رباط الكرد وقيام مجموعات يهودية بالصلاة فيه وأقيمت نقطة مراقبة بجواره . وتواصلت المحاولات الاسرائيلية لاقتحام المسجد الأقصى وتقسيم الحرم المقدسي، حتى دعا القاضي «مناحيم الون» جهازاً إلى تقسيم الحرم القدسي .

بيت القصيد

وفي خطوة مفاجئة، تقدم خمسة من كبار المسؤولين الاسرائيليين السابقين، في وزارتي الدفاع والخارجية، بأقتراح لتقسيم القدس، كعاصمة لدولتي اسرائيل وفلسطين، مقابل التنازل عن حق العودة . ومن خلال البيانات والتصريحات من

٨. تحويل شرعي صلاح الدين والزهره
إلى طرق مشاة، وإيجاد آلية مناسبة لضبط
الممارسات غير المنضبطة.
٩. إعادة إحياء الصناعات الحرفية في مدينة
القدس، عن طريق تدريب الأبناء للأجيال
الشابة، أو عبر دورات تدريبية تعقد في
الخارج، ويمكن تشجيع أصحاب المحلات
التجارية في منطقة باب السلسلة ليكون
المكان المناسب لذلك.
١٠. إحياء مشروع سوق القطانين في البلدة
القديمة، والحمامات المملوكية أو التركية،
بعد ترميمها، لتكون نقطة البداية لإيجاد
أماكن جذب سياحية إضافية. تتبعها
مشاريع لتطوير أسواق أخرى، مثل سوق
الحمامين وباب السلسلة.
١١. تحويل جزء من الاستثمار إلى قطاع الإسكان
والإنشاءات، لتوفير المنازل الكافية لاصمود
أكبر عدد ممكن من مواطني القدس، وهذا
يستدعي إعداد المخططات التفصيلية
لبعض قطع الأراضي المتجمعة، حتى وإن
كانت صغيرة نسبياً، لتأهيلها كمناطق بناء
مرخص.
١٢. الاهتمام الأكبر بترميم منازل البلدة
القديمة، وأن يشمل الترميم المنازل القديمة
خارج السور، لتوفير نوعية حياة أفضل
للمواطنين، وهذا يساهم في صمود أبناء
القدس العربية، ويحد من هجرة المواطنين
و/أو رأس المال المحلي.

ان وضع آليات مناسبة لتطبيق مثل هذا المشروع
من شأنه منظمة التحرير الفلسطينية والمؤسسات
المتفرعة عنها، وفي مقدمتها الصندوق القومي
الفلسطيني واللجنة الاقتصادية.

اذ كشفت الاستعدادات الجارية لاعلان القدس
عاصمة الثقافة العربية لهذا العام 2009 عن
القصور الذاتي التي تتصف به اتفاقات وسلو
والسلطة المنبثقة عنها حيال مدينة القدس، التي
اعتبرت احدي قضايا الوضع النهائي.

ما أجل بحث وضع المدينة الى أجل غير مسمى،
دون أن يؤجل الاجراءات الاسرائيلية على
الأرض، والتي من شأنها خلق وقائع جديدة،
تعرق الوصول الى حل سياسي عادل لقضية
القدس وغيرها من القضايا المؤجلة الأخرى،
يتضمن انهاء الاحتلال والاستيطان وعودة
اللاجئين والنازحين الى ديارهم والسيادة على
المصادر الطبيعية وخاصة المياه، وتحرير القدس
باعتبارها العاصمة العربية الفلسطينية.

٣. تشبيك العلاقة بين قطاع السياحة
والقطاعات الثقافية والتعليمية والتجارية
والحرفية في القدس، لإيجاد تكامل بين هذه
القطاعات.
٤. أن يتم استقطاب السائح الأجنبي لقضاء
فترة أطول في القدس العربية، علماً أن كل
ساعة إضافية يقضيها السائح في القدس
تحقق دخلاً إضافياً قدره ٢٥ مليون دولار
سنوياً.

رابعاً - الخطوات التطبيقية، ويمكن تنفيذ اثنتا عشر خطوة لتطبيق الخطة:

١. تشجيع الاستثمار في القدس بشتى
الوسائل، ومنها:
- أ. إنشاء صندوق استثماري خاص
بالقدس.
- ب. توفير ترميمات للمستثمرين المحليين
والعرب، عبر إنشاء صندوق تأمين
لضمان الاستثمارات في القدس.
- ج. الاتصال بالجالية العربية الفلسطينية
من أبناء القدس، في بلدان اللجوء
والشتات، لاقتناعهم بالثقة في المناخ
الاستثماري في القدس، لأخذ زمام المبادرة،
رغم الظروف السياسية السائدة.
- د. إيجاد الآلية القانونية المناسبة لمشاركة
المستثمر المحلي مع مستثمرين من الخارج.
٢. ترميم البنية التحتية السياحية التي
تضررت بين الأعوام ٢٠٠٠-٢٠٠٥.
٣. إيجاد أماكن جذب سياحية جديدة ومتنوعة
ومتابعة المستجديات في صناعة السياحة.
٤. تفعيل الترويج السياحي لمدينة القدس،
كوحدة منفصلة، أو ضمن برامج سياحية
مع دول عربية مجاورة.
٥. إيجاد آلية مناسبة للتشبيك بين القطاعات
التجارية والصناعية والسياحية، لإنتاج
وتوريد احتياجات المؤسسات السياحية أو
السائح من سلع وخدمات، دون الاعتماد
على المنتج أو المورد الاسرائيلي.
٦. تطوير الحياة الثقافية والترفيهية في مدينة
القدس لتلائم المتطلبات السياحية،
وتواكب تطورها وبصورة أكثر جذباً،
وجذب القطاع الخاص للاستثمار في هذا
الجال، خاصة في إنتاج وتقديم عروض تراثية
«فولكلورية» موجهة للسائح الاجنبي.
٧. زيادة عدد الغرف الفندقية العربية، عبر
إنشاء فنادق جديدة تستطيع منافسة
الفنادق الإسرائيلية.



ساعة سياحية إضافية واحدة تدر 25 مليون دولار سنوياً

مشروع خطة استراتيجية للاقتصاد العربي الفلسطيني في القدس

إعداد عزام أبو السعود
مدير الغرفة التجارية الصناعية العربية / القدس

ثانياً - هدف الخطة،

ويتلخص في ثلاث نقاط:

١. الحد من اندماج الاقتصاد المقدسي بشكل
كلي مع الاقتصاد الإسرائيلي.
٢. توثيق العلاقة مع الاقتصاد الفلسطيني.
٣. زيادة اعتماد القدس العربية اقتصادياً
على نفسها.

ثالثاً - الغايات، ويمكن اجمالها في أربع غايات، هي:

١. أن يأخذ القطاع الخاص زمام المبادرة
للتحول إلى اقتصاد يواجه تحديات الصمود،
في الفترة الراهنة، حتى توجد سلطة وطنية
تقود القدس العربية.
٢. تحويل التركيز الاقتصادي في القدس
إلى القطاع السياحي، لان القدس مدينة
سياحية، بالدرجة الأولى.

محاور أربعة يمكن أن تشكل اطاراً لمشروع
خطة استراتيجية للاقتصاد العربي الفلسطيني
في مدينة القدس، تراعي خصوصية أوضاعها
التاريخية والسياحية، وتؤكد علاقاتها البنوية
والعضوية مع المحافظات الفلسطينية الأخرى،
في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتساعد على
الفكاك من قيود التبعية والالحاق للاقتصاد
الاسرائيلي، على طريق التحرير الوطني
المنشود، مع ملاحظة أن ساعة إضافية واحدة
يقضيها السائح في القدس تدر دخلاً يقدر ب
٢٥ مليون دولار سنوياً.

أولاً - الرؤيا:

تمتع القدس باقتصاد ذاتي متين يحافظ على
الطابع العربي الفلسطيني للمدينة.

مركز العمل التنموي / معاً



غزة:
مدينة غزة، خلف السرايا، بناية أبو شعبان، الطابق الثالث
ص.ب. 5165 غزة
تلفاكس: 08-2823712
البريد الإلكتروني: maanc-g@palnet.com

رام الله:
نزلة البريد، عمارة الغرفة التجارية، الطابق الرابع
ص.ب. 51352 او 51793 القدس
هاتف: 02-2954451 / 02-2986796 فاكس: 02-2950755
البريد الإلكتروني: maanc@palnet.com

الصفحة الإلكترونية: www.maanc-ctr.org

هذا الملحق هو احد منشورات برنامج "نتحد ونقاوم" الممول من مؤسسة Cordaid
الآراء الواردة في الملحق لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز